

PROVISIONAL

A/45/PV.13

19 October 1990

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

(مالطة)	السيد دي ماركو	: الرئيس
(السنغال)	السيد سي	: ثم
	(نائب الرئيس)	

- خطاب اللواء جوفينال هيباري مانا ، رئيس جمهورية رواندا

- خطاب السيد بوريسلاف يوفيتش ، رئيس هيئة رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية

- خطاب السيد جواكيم البرتو شيسانو ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية

- إقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود [٨] (تابع)

التقرير الثاني للمكتب

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza الحرس على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة :

السيد موك (النمسا)

- برنامج العمل

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

خطاب السيد انغفار كارلسون ، رئيس وزراء مملكة السويد

خطاب اللواء البحري أغسطس ايكومو ، نائب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

ألقى كلمة كل من :

السيد غوجرال (الهند)

السيد أدودو (توغو)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٥خطاب اللواء جوفينال هيباريमानا ، رئيس جمهورية روانداالرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الان

إلى خطاب رئيس جمهورية رواندا .

امطّح اللواء جوفينال هيباريमानا ، رئيس جمهورية رواندا ، إلى قاعةالجمعية العامة .الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة يشرفنيأن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية رواندا ، فخامة اللواء جوفينال هيباريमानا
وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .الرئيس هيباريमानا (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : من دواعي الشرفالعظيم لي ولوفد رواندا بأكمله أن أتقدم اليكم ، سيدي الرئيس ، بأصدق تهانئنا
الحارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين .

ويشهد انتخابكم هذا على التقدير الذي يكتّنه لكم المجتمع الدولي لما تتحلون
به من خصال شخصية بارزة وحنكة دبلوماسية ، وهو تقدير كذلك من خلالكم لبلدكم
جمهورية مالطة التي أبدت دائماً تصميمها الراسخ على المساهمة في التعزيز المستمر
لعلاقات التعاون مع كل البلدان المحبة للسلم والعدالة . ويود وفد رواندا في هذه
الدورة للجمعية العامة أن يؤكد لكم أنه سيقدم اسهامه المتواضع لضمان نجاح مهمتكم
النبيلة .

وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا العميق لسلفكم الذي أدار بثقة وحكمة أعمال
الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة ودورتيها الاستثنائيتين السابعة عشرة
والثامنة عشرة ، وهو السيد يوسف غاربا ، الممثل القدير لنيجيريا ولافريقيا بأسرها .
وأود كذلك أن أشيد إشادة مخلصمة بالأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير
بيريز دي كوييار ، الذي ما فتئ يبدي منذ تسع سنوات مهارة فائقة وإرادة لا تكلّ
وبصيرة شاقبة ونظرة متوازنة في اضطلاعهم بالمهام الجسيمة والمعقدة المنوطة به .

ونحن نتمنى له دوام النجاح والتوفيق في مهمته التي تستهدف تعزيز المكانة التي تحتلها منظماتنا بين الأمم .

لقد انقضت عشر سنوات منذ أن خاطبت هذه الهيئة أول مرة وكان ذلك في عام ١٩٨٠ . ولاحظ مع الارتياح أنه خلال تلك الفترة الزمنية حدث تطور مشجع للغاية فيما يتعلق ببعض حالات الصراع السياسي التي كانت تشغل بال المجتمع الدولي . اسمحوا لي أن أعرب بالنيابة عن وفد رواندا وبالاصالة عن نفسي عن سعادتنا البالغة إذ نرى وفد ناميبيا المستقلة بين صفوفنا . فبفضل الزعامة البارزة للرئيس سام نوجوما ، استطاع شعب ناميبيا أن ينال استقلاله ويحرر بلاده بعد ثلاثة عقود من النضال المسلح . وقد أسعد بلدي رواندا أن يرحب بانضمام ناميبيا إلى أسرة الأمم المتحدة الكبيرة يوم ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠ .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بأحر تهانئي إلى ناميبيا - حكومة وشعبا - المنخرطة الآن في أصعب وأنبل مهمة تواجهها ، ألا وهي مهمة إعادة بناء بلدها وتعميره .

لقد شجعت جمهورية رواندا وأيدت دائماً كل المبادرات الرامية إلى إعادة توحيد الأمة الألمانية ، وتؤيد بحرارة التطورات الايجابية المتعلقة بهذا الموضوع . في هذا الشأن ، إن رواندا حكومة وشعباً رحبت بسرور بالغ بأنباء انهيار حائط برلين ، الذي جرى في تلك الليلة الجديرة بأن تذكر ، ليلة ٩ - ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ ، التي كانت رمزا لنهاية انفصال غير مقبول تعرض له الشعب الألماني ليلة أكثر من ٤٠ عاماً .

وفي يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ سيحتفل الشعب الألماني رسمياً وبفرح بإعادة توحيدة التي ساعدت عليها بشكل خاص الاحداث التي سببت التغيرات في أوروبا الشرقية . لقد رحبت حكومة رواندا بارتياح عظيم باتفاق إعادة التوحيد الموقع يوم ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، وهو قرار سيادي يدل على الارادة الملحة للشعب الألماني لتوحيد جهوده لبناء أمة أكثر ازدهارا ، أمة أكثر قوة في ارادتها في بناء عالم أفضل .

وإنني أؤكد مجدداً تأييد رواندا الثابت لإعادة التوحيد الألماني ، وآمل مخلصاً أن تقوم جميع الأمم الأخرى التي تعاني من الانقسام - مثل الشعب الألماني - بالالتزام بشدة بالمضي قدماً في هذا الطريق الذي يبعث على السرور كي تنهي بسرعة أوضاعها المساوية .

وبهذه الروح ، تقدّر جمهورية رواندا وتؤيد بشكل كبير الجهود الرامية إلى تعزيز إعادة توحيد الشعب الكوري السلمية المستقلة .

وبالمثل تشجع رواندا القيام بمفاوضات مباشرة تحت رعاية الأمين العام بشأن مسألة قبرص . وإنني مقتنع بأن حل هذه المشكلة يجب التوصل إليه في إطار تطبيق المبادئ العالمية التي تتضمن احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها .

إن هذين الحدين الإيجابيين ، وهما استقلال ناميبيا وانهيار حائط برلين ، اللذين يفخر بهما المجتمع الدولي بأسره ، هما نتيجة الانفراج بين الشرق والغرب . وبالفعل ، فإن إنهاء النضال الايديولوجي بين الدولتين العظميين هو الذي سمح بمولّد عصر جديد من الديمقراطية والحرية في جميع أنحاء العالم ، ولاسيما في بلدان أوروبا

الشرقية . ونأمل أن تتحول عائدات السلم إلى أدوات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لأكثر البلدان حرمانا .

ومن واجبي ، بالإضافة إلى هذا ، أن أؤكد أن رواندا تؤيد تأييدا حازما المفاوضات التي بدأت بين المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وحكومة جنوب افريقيا والتي ترمي إلى تفكيك نظام الفصل العنصري البغيض تماما ، وهو النظام الذي شُجِبَ دائما من فوق هذه المنصة . وفي ضوء التقدم والتنازلات الشجاعة الملموسة التي قدمتها جميع الاطراف ، هناك ما يبرر الامل في أن ترى جنوب افريقيا في القريب العاجل مولد عصر ديمقراطية متعددة الاعراق .

إن النزاعات القديمة والجديدة المتزايدة تحقيق بمختلف مناطق العالم ، ومعظمها يتركز في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ونحن نشي على جميع الجهود الشنائية والمتعددة الاطراف والدولية الرامية إلى إنهاء هذه النزاعات المدمرة والمؤلمة اقتصاديا ونؤيدها .

ورغم النتائج الايجابية في أنحاء العالم والجهود التي لا تكلّ التي تبذلها الأمم المتحدة عن طريق الامين العام ، فإن المرء يلاحظ للأسف أن المجتمع الدولي لم يحلّ بعد مشاكله ، وهناك بعض النزاعات الجديدة التي تجعل خلفية مسرح السياسة الدولية قاتمة .

وبالفعل ، فإن المجتمع الدولي يواجه الآن نزاعا جديدا نشأ في الخليج الفارسي بين العراق والكويت وتحول إلى أزمة دولية .

لقد قام العراق ، متحديا جميع الاتفاقيات التي تنظم العلاقات الدولية ، بغزو الكويت ليلة أول آب/أغسطس ١٩٩٠ وأعلن بعد ذلك ضمها .

وترى رواندا أن هذا الغزو يمثل انتهاكا فاضحا للتعایش السلمي واحترام سيادة جميع الدول . إنه انتهاك لميثاق الأمم المتحدة الذي ينص في الفقرة ٤ من المادة ٢ على ما يلي :

"يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة" .

ولذلك فإن رواندا تدين بشدة هذا الغزو وتؤيد جميع القرارات التي أصدرها مجلس الأمن ، ولا سيما تلك التي تطالب بانسحاب القوات العراقية الغوري غير المشروط من الكويت ، وإعلان ضم العراق للكويت لأغيا وباطلا ، وفرض جزاءات اقتصادية ضد العراق بفرض إنهاء أطماعه الإقليمية . ونحن نرى أن الحوار وحده هو الذي يمكن أن يجتنب حدوث سفك دماء عقيم يمكن أن يحدث نتيجة مواجهة مسلحة بين القوات الموجودة في الخليج الفارسي الآن .

وفضلا عن ذلك ، ترى رواندا أن الأزمة في الخليج الفارسي ينبغي ألا تتسبب قضية فلسطين التي ظلت معنا طيلة أكثر من أربعين عاما .

وفي هذه المناسبة في الخليج ، التي كان السبب فيها تمرّد يرجع إلى عمر آخر سابق ، لا يسع المرء إلا أن يلاحظ المدى الذي تعززت فيه سلطة المنظمة الأدبية ، بفضل روح التضامن ، مما يبعث على الأمل في المستقبل .

إن الحالة الهشة في ليبيريا لا تزال مثيرة للانزعاج ، لأنها تتسم بحرب يتقاتل فيها الأخوة لأسباب عرقية ، وبتدهور تام للبنية الأساسية والإدارية . ولذلك فإننا نوافق على التدابير التي اتخذها المجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا لإنهاء هذه الحالة المأساوية . وأسوة بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتسوية الأزمة في الخليج الفارسي ، نعتقد أنه ينبغي له أن يعبئ جميع الموارد الضرورية لحل هذه الأزمة المأساوية في ليبيريا بسرعة .

وفي وقت نلاحظ فيه التحسن في العلاقات الدولية ومناخ الانفراج السائد ، نجد أنفسنا مضطرين لسوء الحظ إلى تذكر أن الحالة الاقتصادية الدولية لا تحمل على التفاؤل على الإطلاق ، في ضوء الأزمة الهيكلية التي لا تزال تعمق الهوة العميقة جدا بالفعل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لتحويل النظام الاقتصادي الدولي المجحف الراهن الذي يتسم باختلالات هيكلية إلى نظام أكثر انصافاً وتوازناً . وعليه أن يضع نهاية للمآسي المتأصلة في الفقر الذي ما زال حتى يومنا هذا - وقد اقتربنا من نهاية القرن - يمثل مشكلة المعالم الرئيسية ، وأن يبذل مزيداً من الجهود النشطة والحازمة لإنهاء الصراعات والتوترات القائمة بين الشعوب والدول . إن حكومة رواندا ما فتئت تدعم الجهود الرامية إلى تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب .

ما زالت إفريقيا هي القارة التي تتجسد فيها مشاكل التخلف في المعاناة البشرية الشديدة ، وتمثل فيها الآفاق الاقتصادية في معظم البلدان التي تدخل في فئة أقل البلدان نمواً صورة كئيبة حقاً ، وبخاصة بالنسبة لبلدان مثل رواندا - تواجهه عقبات هيكلية شتى تزيد من تفاقمها عدة ظروف اقتصادية راهنة . فالواقع أن تلك البلدان - وهي أقل البلدان حظاً على كوكبنا - تقف عاجزة وهي تشهد التدهور المتسارع للظروف المعيشية لشعوبها التي تصبح مع كل يوم يمر فريسة لآفات الفقر والمجاعة وسوء التغذية والجهل .

ورواندا ، التي تعاني مثل أندادها من الافارقة ، تناشد المجتمع الدولي مرة أخرى مزيداً من التضامن والتفاهم المتبادل الأكثر فعالية ، إزاء المشاكل التي تصف بالقارة الإفريقية . ومن بين هذه المشاكل المألوفة ، نخص بالذكر المشاكل التي تؤثر بحدة بالغة على اقتصادات بلداننا ، وأعني بها مشكلة الديون الخارجية - هذه المشكلة الحيوية ، وانهيار أسعار المواد الخام ، وتردي معدلات التبادل التجاري وتدني المساعدة الإنمائية الرسمية .

أما المديونية فهي مشكلة تسبب قلقاً عميقاً للبلدان التي يطلق عليها عامة البلدان النامية ، والبلدان الإفريقية بمصفة خاصة . فالديون الخارجية ، في واقع الأمر ، تشكل لها عبئاً ثقيلاً . فهي ، كعنق الزجاجة ، تخنق عملياتها الإنمائية ، بتأثيرها السلبي ، حيث أنها تتضافر مع مجموعة العوامل الأخرى التي تشل قدرتها على السداد ، في وقت تتفاقم فيه الاختلالات في التجارة الدولية . ومن ثم ، فإننا نطالب ،

على سبيل الاستعجال ، بتعبئة كل الموارد الفكرية والمعنوية اللازمة ، في عملية البحث عن حلول اللازمة الاقتصادية التي يعاني منها العالم الثالث عامة وافريقيا بشكل خاص ، ووضع جميع جوانب المشكلة في الاعتبار دون نسيان أو إغفال الجوانب الاجتماعية ، إذ أن الشعوب ، أكثر من الدول ، هي التي لا بد أن تظل المستفيد الرئيسي من التدابير العلاجية التي ينادى بها .

إن أي برنامج فعال للإنعاش والنمو الاقتصاديين يجب أن يهتم بمكافحة جهود الإدارة والإنعاش الاقتصادي التي تبذلها البلدان ، بدلا من الاكتفاء بالنص على وصفات عاجلة يفترض أنها تحقق المعجزات . إذ أن تجربة عدة بلدان افريقية جنوب الصحراء في هذا الميدان تؤكد لنا أنه من المهم أن توضع برامج تتلاءم مع واقع كل بلد وظروفه الخاصة ، والأهم من ذلك - أن توضع مثل هذه البرامج بمساعدة البلدان المستفيدة وأهاليها . ولئن كان من الصحيح أن إنعاش الاقتصاد العالمي يتطلب القيام بعمل دولي مشترك ، فمن الأكثر صحة أن التدابير القاسية التي توضع أحيانا بطريقة نظرية وتفرض على البلدان النامية ، تكبد هذه البلدان تكلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية باهظة . فتلك البرامج التي كثيرا ما تولي أولوية قصوى للقدرة على سداد الديون خلقت أوضاعا معبة للغاية وغير مقبولة في أكثر الأحيان - من الناحية الاجتماعية ، كما أنها أدت دائما إلى عملية لا يمكن مقاومتها ، وهي زيادة المديونية التي سيكون على الاجيال المقبلة أن تدفع ثمنها .

ولكن علينا أيضا أن نسلم بأن تنشيط اقتصاداتنا وإحياء صادراتنا ، ونمو القطاع الخاص وتوطيد أركانه ، وتخفيض النفقات العامة ، وتوفير إمدادات العملات الأجنبية الضرورية للاستيراد ، لا يمكن أن تتحقق في ظل الحالة الحرجة الراهنة التي تمر بها اقتصادات العالم الثالث ، دون توفر مساعدة من مصادر جديدة للعملات الأجنبية . لهذا السبب ، وإزاء المعوقات الاقتصادية الحقيقية التي أصبحت ساحقة - وبالذات أثناء السنتين الماضيتين - شرعت رواندا ، في عام ١٩٨٩ ، في إجراء مناقشات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول الأفكار الأساسية لبرنامج للإنعاش والنمو

الاقتصاديين . وسيتسنى في القريب العاجل المتوقيع على برنامج يتلاءم مع واقع بلدي واحتياجاته .

اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن المسألة الشائكة - مسألة البيئة . تعتقد رواندا أن المجتمع الدولي قاطبة مسؤول عن هذه المسألة ، وأن موجة من التضامن الدولي مطلوبة لحشد كل الموارد اللازمة للحفاظ على بيئة صحية وصالحة لبقاء الجنس البشري .

كل إنسان يسلّم بأن المشاكل البيئية أصبحت الآن تشكل مصدر قلق عالمي ، إلا أنه ما زالت اختلافات في وجهات النظر قائمة حول الأسباب والمسؤوليات المتعلقة بتدهور البيئة وحمايتها ، والتدابير الواجب اتخاذها في ذلك المجال .

في بلدان العالم الثالث تمثل مشاكل التخلف والفقر والبؤس والجهل الأسباب الرئيسية لتدهور البيئة ، على حين يرجع هذا التدهور في البلدان الصناعية إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج فيها . وهذا بالتالي يجعلنا نأمل في أن يجري تنسيق بين المواقف في إطار ما يجري حالياً من أعمال تحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية .

وتعرب جمهورية رواندا عن أملها في أن يتمكن المجتمع الدولي في هذا المجال الحيوي - مجال البيئة - من توحيد صفوفه وتعبئة الموارد الفكرية والتقنية المطلوبة لإيجاد حلول تضمن البقاء لكوكبنا .

أما رواندا التي جعلت حماية البيئة إحدى أولوياتها الرئيسية في إطار سياستها المتمثلة بالاكثفاء الذاتي في الغذاء ، اتخذت من جانبها إجراءات هامة في هذا المجال ، مثل الحملة الوطنية لمكافحة تآكل التربة والجهد الوطني لإعادة تشجير الغابات والاستراتيجية الوطنية للبيئة - وهذا على سبيل المثال لا الحصر . إن الطريق ما زال طويلاً ، بالطبع ، وما زال أمامنا الكثير الذي يتعين القيام به . وهذا ما يجعلنا نعمل على التعاون الدولي في تصدينا للتحديات البيئية التي يواجهها بلدنا .

إن بلادي - رواندا - تعلق أهمية خاصة على الحفاظ على تراشها الطبيعي وعلى الحماية البيئية . وتعزيز التوازن الايكولوجي وميانتة يتطلبان منا أن نبدي مزيدا من الاهتمام ، يوما بعد يوم ، بحداثتنا الوطنية وانهارنا وبحيراشنا ومحمياتنا الطبيعية وغاباتنا ، وبيئتنا الحيوانية والنباتية ، وباختصار - بجميع العناصر التي تتألف منها بيئتنا .

وإذ أنتقل إلى مسألة الديمقراطية المهمة ، وهي أحد العناصر الهامة في ضمان السلم والتنمية ، أود أن أبين للجمعية العامة أهداف بلادي . لقد كانت رواندا منذ بداية عام ١٩٨٩ ، وقبل الاضطرابات السياسية في أوروبا الشرقية بفترة طويلة تدرس بحرص تحديث نظامها السياسي . وكان البند الأول في جدول الأعمال صياغة بيان سياسي جديد ، أي ميثاق سياسي وطني يعرّف من جديد ويحدد بعمق القواعد الديمقراطية الجديدة بالصيغة التي وضعها شعب رواندا ، ويكفل الاحترام للعملية الديمقراطية والتلاحم الوطني .

وعلى المدى البعيد ، سنقوم أيضا باستعراض دستورنا لعام ١٩٧٨ من أجل الفصل بين السلطات بشكل واضح ، وفي المقام الأول ، تكريس سيادة الدولة على أي تنظيم سياسي . وستتمكن جميع القوى الناشطة في رواندا ، عن طريق إجراء حوار وطني على نطاق عريض ، من الإعراب عن مواقفها إزاء جميع جوانب المسائل السياسية الحالية . والمشكلة التي لا تقل أهمية عن المشاكل التي ذكرتها من قبل مشكلة مواطني بلدي الذين يعيشون خارج رواندا . وكما قلت مرارا ، فإن المسؤولية الرئيسية عن اللاجئين من رواندا تقع على عاتق حكومة رواندا وشعبها . ولكن في ضوء مشاكلها المعروفة جيدا ، بما في ذلك المشاكل الناجمة عن صفر حجم إقليمها وقلة عدد سكانها ، لا تستطيع رواندا وحدها أن تحل هذه المشكلة الشائكة والمؤلمة . وإننا نجدد نداءنا إلى المجتمع الدولي للعمل على إيجاد حل دائم يتماشى مع الأسس الثلاثة التالية : العودة الطوعية ، التجنس في البلد المضيف طوعا أيضا ، حرية الإقامة . وترحب بلادي بمؤتمر القمة العالمي الأول من أجل الطفل ، الذي عقد خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي . وإنني شخصا أحيي هذه المبادرة وأهنئ الأمم المتحدة ، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، على تحقيق هذا الحدث .

إننا جميعا نحب أطفالنا . ويحتل الطفل في فلسفة رواندا الإنمائية وفي الجوهر الحيوي الذي يعطينا الحياة والامل ، مكانا مركزيا ، كما هو الحال في فلسفة باننتو . فالأطفال سبب وجودنا وأمن وأهم شيء لنا .

ونحن بالتالي نرى أن تقدم الطفل يشمل كل شيء . فهو يتصل بالرعاية الصحية الأساسية ، وحماية الأمهات ، وتحرير المرأة ، والامن الاقتصادي . وهو يتصل بتنظيم الأسرة ، والوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الماء ، والرعاية الصحية ، والتعليم ، والمأوى اللائق ، والاكتفاء الذاتي من الغذاء . كما يتصل بالدفاع عن جميع الحقوق المعترف بها للطفل كما هي مقررة في اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل . وفي هذا السياق ، وجدت رواندا أن من واجبها التصديق على هذه الاتفاقية على الفور . وعلى الرغم من الجهود الممتازة التي تبذلها بلادي ، بتأييد من المجتمع الدولي ، والنجاح الحقيقي الذي حققناه لغاية الآن ، فإن وضع رواندا في مجال تقدم الطفل لا يزال مقلقا . وهذا يعود بصورة رئيسية إلى ضغوط الكثافة السكانية - التي تصل في بعض الأماكن إلى أكثر من ١٠٠٠ شخص لكل كيلومتر مربع - على مواردنا الزراعية . ومع مناخ لا يمكن التنبؤ به ، يقربنا هذا أكثر من أي وقت مضى على الرغم من كل جهودنا ، من العجز الدائم في الغذاء ، الامر الذي سيضر أشد ما يضر بالطبع بمحة أطفالنا في المقام الاول .

وسيبقى الوضع مقلقا أيضا بسبب أن رواندا والأغلبية الساحقة من البلدان الأفريقية الأخرى لا تستطيع الإفلات من الآثار الضارة للحالة الاقتصادية الكثيفة والازمات المتوالية دون انقطاع ، والتي تكون كل منها أسوأ من سابقتها . وبلحظة واحدة يضيع ما يقرب من ثلاثة أرباع حاصلات صادراتنا ، وبالتالي الموارد التي نحتاجها لتخطيط تنميتنا .

ويجب أن يعالج إعلان مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وخطة العمل بعض القيود الرئيسية التي تضع عقبات كداء في طريق تحسين حياة أطفالنا بصورة تامة ودائمة . وبغير ذلك سنجازف بإغفال صلب المشكلة الذي ينبغي أن يكون موضوع هذه القمة التاريخية .

هذه هي المواضيع التي أردت أن أعطيها اليوم . وفي الختام ، أؤكد أن جمهورية رواندا تعترف بالدور الفريد للأمم المتحدة في صيانة السلم والعدالة وفي الكفاح

من أجل التضامن وحياة أفضل لجميع شعوب العالم . وإن شعب رواندا لن يفتتر في تأييده
لسعي الأمم المتحدة إلى حلول دائمة لمشاكل عصرنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بالنيابة عن الجمعية

العامة ، أن أشكر رئيس جمهورية رواندا على البيان الهام الذي أدلى به توا .

امطّح اللواء جوفينال هيباريي مانا ، رئيس جمهورية رواندا ، إلى خارج قاعة

الجمعية العامة .

خطاب السيد بوريسلاف يوفيتش ، رئيس هيئة رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب

من رئيس هيئة رئاسة الجمهورية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .

امطّح السيد بوريسلاف يوفيتش ، رئيس هيئة رئاسة جمهورية يوغوسلافيا

الاتحادية الاشتراكية إلى داخل قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة يشرفني

أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس هيئة رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، فخامة السيد بوريسلاف يوفيتش ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس يوفيتش (تكلم بالصربية - الكرواتية ؛ والترجمة الشفوية عن

النس الانكليزي الذي قدمه الوفد) : من دواعي سروري الفامر أن أرى ممثل مالطة يرأس

دورة هذا العام للجمعية العامة للأمم المتحدة . وأود أيضا أن أعبر عن تقديرنا العميق للسيد جوزيف غاربا ممثل نيجيريا لرئاسته الناجحة أثناء الدورة الرابعة والأربعين .

وأود أن أرحب بإمارة لختنشتاين ، العضو الجديد في الأمم المتحدة .

إننا جميعا ندين بالتقدير والامتنان الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، الذي يواصل تقديم اسهام شامل في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحل أهم المشاكل العالمية .

يسجل التاريخ أن العقود التي جاءت في نهاية القرن العشرين هي سنوات التحول التاريخي في العلاقات بين الدول والشعوب والتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العديد من البلدان .

تتم العلاقات في عالم اليوم بالتعاون المكثف بشكل كبير وبالحوار بين الدولتين العظميين ، وبوجود هيكل جديد في أوروبا وتحول القارة إلى مجال سياسي واقتصادي واحد عن طريق عمليات الاندماج الاقليمي في أجزاء أخرى من العالم أيضا . إن القدرات والاهتمامات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية أصبحت الأسس الجديدة للتعاون .

غير أن التطورات الايجابية هذه لا تستبعد التقلبات وإمكانية الاتجاهات التراجعية . فلم نتمكن بعد من تجنب مخاطر الصراعات المحلية والاقليمية ، كما يشهد على ذلك العدوان الاخير الذي شنته العراق على الكويت .

ونحن على اقتناع بأن آفاق بناء نظام ديمقراطي متوازن للعلاقات الدولية مشرقة وأن هذا الاتجاه سيكون طويل الامد في تطور العالم .

وبصفة يوغوسلافيا عضوا في المجتمع الدولي ، فهي مهتمة اهتماما حيويا في أن تكتسب هذه العمليات الايجابية زخما ، وأن تشمل جميع ميادين العلاقات الدولية وجميع أنحاء العالم وأن تجلب رفاها ورخاء منصفين لجميع أمم العالم . غير أن هذا الهدف لا يزال بعيد المنال ، لأننا نعيش في عالم يعاني من إرث نأمل أن نخلفه وراءنا .

وإذ تسترشد يوغوسلافيا بذلك الهدف وترغب في المساهمة في تحقيقه ، فقد اختارت سياسة عدم الانحياز وما برحت طوال ثلاثة عقود تعمل بنشاط في الميدان الدولي مع مجموعة كبيرة من الدول ، ألا وهي البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز . ومنذ مؤتمر القمة التاسع للبلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز ، المعقود في بلغراد في ١٩٨٩ ، ما برحت يوغوسلافيا ، بصفتها الرئيس ، تسعى إلى جعل أنشطة الحركة تستجيب للتغيرات العميقة والسريعة التي تجري في العالم .

وعن طريق الاتصالات مع معظم أهم العناصر في العالم التي تنادي بالحوار والتعاون الدوليين ، حثت يوغوسلافيا جميع الأطراف في المجتمع الدولي على التصدي للتحدي الرئيسي الذي يواجه الانسانية - ألا وهو ، حل مشاكل التنمية التي تتدفق منها جميع التحديات الاخرى التي تواجهها ، من المشاكل الايكولوجية إلى المشاكل المحيية والاجتماعية الخاصة بالبلدان النامية التي لا تزال تشكل ثلثي العالم .

إن التحسن الهائل في العلاقات الدولية والمناخ الدولي الشامل ، وكذلك القضاء على المواجهات الشاملة فيما بين الدولتين العظميين والكتلتين الرئيسيتين ، لا يمكن أن تحجب الموقف الاقتصادي الصعب في العديد من البلدان النامية وحالات الصراع الخطيرة القائمة هناك . والشرط المسبق لوجود عالم ينعم بالهدوء والاستقرار هو

إكمال الانفراج السياسي بين الشرق والغرب بانفراج اقتصادي واجتماعي بين الشمال والجنوب .

ونعتقد أن حركة بلدان عدم الانحياز ، بفضل طبيعتها وتاريخها ، وكذلك مقدرتها على التقريب بين المصالح العالمية والاقليمية وتنسيقها ، بمقدورها أن تظطلع بدور هام في إيجاد توازن جديد في العالم من شأنه أن يؤثر تأثيرا حاسما على التطورات الدولية في السنوات المقبلة وعلى مدى فترة أطول من ذلك ، وأن تجد فيه جميع العناصر ذات النفوذ والاهتمام مصلحتها .

ما من شك في أن أوروبا ، القارة التي تشكل يوغوسلافيا جزءا منها ، تشهد حاليا تغيرات عميقة . ففي العام الماضي حدثت تغيرات ديمقراطية جوهرية . وكان أبطالها هم الشعوب - الانسان كعنصر حر وخلّاق . وتتغلب الآن أمام أعيننا أوروبا جديدة ومختلفة ، لكن مستقبلها لا يخلو من أوجه عدم اليقين . وكما قال من الأمثلة على ذلك النمو المقلق لاشكال متطرفة من التعصب القومي ورفض آراء الغير ، وليس هناك أي منطقة في أوروبا بمنأى عنها . أو لنأخذ مثلا المستوى المتفاوت الابعاد للتنمية في مناطق معينة من القارة ، الذي يهدد باستبدال النظام الحالي للتكتلات بنظام جديد دائم من الصعب للغاية تخطيه . وحل هذه المشاكل أمر حتمي إذا أردنا أن نوجد أوروبا متحدة ومستقرة بحق لا يشعر أي فرد فيها بأنه مواطن من الدرجة الثانية .

ولا يمكن تحقيق الاستقرار في أوروبا إلا عن طريق مراعاة مبدأ سيادة الدول ووحدتها الإقليمية . واليوم ، تشهد الجمعية العامة للأمم المتحدة ، للأسف ، عدواناً صارخاً من رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب لجمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية على سيادة بلدي ووحدة أراضيها . فقد دعا بصراحة ، أمام هذه الجمعية والرأي العام العالمي بأسره ، إلى إقامة دولة البانية أخرى ، في الأراضي اليوغوسلافية . ومن المهم جداً بالنسبة للرأي العام العالمي أن يعلن صراحة وعلناً ما ظل خفياً لوقت طويل في سياسة البانيا تجاه يوغوسلافيا . وتدرك الجمعية العامة تماماً أنه ليس لأية أقلية وطنية في أي مكان ولا أية دولة في العالم الحق في إقامة دولة خاصة بها والانفصال . وإن هذه النية التي يعرب عنها الانفصاليون البانيون والتي يستحيل تحقيقها تكمن وراء كل النزاعات التي قامت مع السلطات في كوسوفو ويوغوسلافيا والتي يشار إليها بغير حق بوصفها تهديدات لحقوق الإنسان .

وكانت يوغوسلافيا ستشعر بالارتياح إذا ما قامت البانيا بضمان الحقوق التي يتمتع بها البانيون في يوغوسلافيا للأقليات الوطنية اليوغوسلافية التي تقيم في البانيا .

لقد اتسع نطاق عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بحيث أصبحت تمثل عاملاً أساسياً في وضع هيكل أوروبي جديد . ومن الطبيعي أن يمثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، بوصفه المحفل الديمقراطي الأوروبي الوحيد ، الإطار الذي يتم فيه وضع كل أشكال التعاون والروابط الجديدة في أوروبا عند إقامة نظام جديد للعلاقات في أوروبا . ولا شك في أن بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة ستسهم على نحو بناء في هذه العملية كما اعتادت أن تفعل .

ويوغوسلافيا ، كبلد مفتوح وعضو نشط في المجتمع الدولي ، تمر أيضاً في مرحلة من التغيرات العميقة جداً في مجال التنمية السياسية الاجتماعية الداخلية . واقترن الأخذ بالتعددية السياسية ونظام تعدد الأحزاب والانتخابات الحرة على هذا الأساس بزعزعة الاستقرار التي تعزى إلى حد كبير إلى إضفاء الطابع الديمقراطي وتعدد القوميات في هذا البلد .

كما أننا سبقنا العديدين في التماس الحلول لمشاكلنا الانمائية عن طريق استخدام آلية اقتصاد السوق . ونحن ندرك تماما أن الانتقال إلى حرية السوق من شأنه أن يؤدي إلى نشوء مشاكل اجتماعية خطيرة وغيرها من المشاكل . وهذا يمثل من بعض الوجوه نوع التطورات الحاصلة حاليا في يوغوسلافيا . إلا أننا مقتنعون بأننا نسلك طريقا سليما وأن الإصلاحات التي تجرى في يوغوسلافيا حاليا ستظل تحظى بدعم وتفهم عدد كبير من البلدان .

أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن القلق العميق الذي يساور بلدي حيال التفاقم الخطير للآزمة في الخليج الناشئة عن غزو العراق للكويت . ويوغوسلافيا ، بوصفها رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز ، تدعين من جديد وبشدة العمل العدواني ضد الكويت وضما الذي يعتبر لاغيا وباطلا ، وتؤكد من جديد تأييدها لحكومة الكويت الشرعية ، وتطالب بحزم بانسحاب العراق الفوري وغير المشروط من الأراضي الكويتية واحترام سيادة هذا البلد واستعادة وحدته الإقليمية باعتبار ذلك السبيل الوحيد لحل هذه الآزمة .

لقد أكدت الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج مرة أخرى أن الأمم المتحدة هي المخفل الملائم لمعالجة الحالات الحرجة في العلاقات الدولية . ونحن نؤيد التنفيذ المتسق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإجراء المزيد من المشاورات في إطار الأمم المتحدة بشأن كل التدابير الرامية إلى منع تفاقم هذه الحالة . ولذلك ، فإننا نعتقد أن التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي ، بما في ذلك إرسال القوات العسكرية إلى الخليج ، ينبغي أن تتم بأقصى قدر ممكن من الانضباط والشعور بالمسؤولية . وإنني متأكد من أن مصلحة المجتمع الدولي بأسره تكمن في تفادي نشوب حرب لا يمكن التكهّن بنتائجها وفي استعادة الحالة التي سبقت قيام الغزو . ونحن نرحب بكل العمليات الهادفة إلى البدء بحل سياسي للآزمة ونبدي استعدادنا للمشاركة فيها .

إن الأحداث في منطقة الخليج تبرهن مرة أخرى على العلاقة الوثيقة بين العوامل السياسية والاقتصادية . فهذه الآزمة والقتال التي نجمت عنها تشكل تهديدا خطيرا لاقتصادات العديد من البلدان ، ومنها يوغوسلافيا ، وكذلك للاقتصاد العالمي ككل .

وأدى هذا الاضطراب المفاجئ في الاقتصاد العالمي إلى زيادة الصعوبات القائمة بالفعل والحادة والناجمة عن الزيادة المفرطة في الديون الخارجية وهبوط أسعار المواد الخام وإعاقة الصادرات والحماية ونقص رؤوس الأموال وغير ذلك .

ومن المؤسف أن يتوافق هذا مع الجهود الحثيثة التي تبذلها البلدان النامية ، وبصفة خاصة البلدان المدينة والاقبل نموا ، عن طريق الإصلاحات التي اقترنت بتضحيات كبيرة وبتوترات اجتماعية وسياسية من أجل توجيه اقتصاداتها صوب النمو والتنمية . ولذلك ، فإن اتخاذ تدابير مناسبة لدرء العواقب غير المؤاتية التي قد تؤثر على التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية أمر متروك لكل البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء وكذلك المؤسسات الدولية المختمة وعلى رأسها الأمم المتحدة . ومما يزيد من تفاقم الحالة بؤر التوتر المستمرة في أجزاء أخرى من العالم ، وتمثل أزمة الشرق الأوسط أكثر هذه البؤر خطورة . يجب ألا نفعل أن هذه الأزمة من أطول الأزمات أمدا في العالم . وهي لا تزال تشكل مصدرا للتوتر ومصدر اهتمام دائم . وتتناقض أزمة الشرق الأوسط مع الاتجاهات الايجابية في العلاقات الدولية عموما .

وكل حل لهذه الأزمة يجب أن يتضمن الاعتراف الكامل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في إقامة دولة خاصة به وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وكذلك ضمان السلم والامن لكل دول المنطقة داخل حدود معترف بها دوليا . ومن الواضح أن أفضل السبل لتحقيق هذا الهدف هو عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة وبالاستناد إلى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) ، وهو اقتراح حظي بموافقة رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز بالإجماع في مؤتمرهم التاسع .

إنني أعتقد أننا نشعر جميعا بالنجاح ونحن نرحب بانضمام جمهورية ناميبيا المستقلة وذات السيادة عضوا جديدا في الجمعية العامة . وثمة تغيرات كبيرة جارية في الجنوب الافريقي ، ونأمل أن نكون قد بلغنا مرحلة أصبح فيها القضاء على نظام الفصل العنصري الشائن مجرد مسألة وقت . فالقضاء الفوري والنهائي على الفصل العنصري ينبغي أن يحتل مركز الأولوية بالنسبة للجميع .

نحن نؤيد بمغة خاصة العمليات الجارية بهدف تسوية المشكلة الكمبوتشية .
 ونعتقد أيضا بضرورة إيجاد الحلول المقبولة لمسائل قبرص والمجرء الغربيه
 وأفغانستان وكذلك التوحيد السلمي لكوريا في أقرب وقت ممكن .
 وأشعر أنني أعرب عن رأي الاغلبية عندما أقول إن العمل الرامي إلى معالجة
 المشاكل العالمية الجديدة مثل مشاكل المخدرات والبيئة والعناية بالطفل ينبغي أن
 يحظى باهتمام المجتمع الدولي .
 ويدرك الممثلون أن مسألة العناية بالطفل ستطرح في جدول أعمال مؤتمر القمة
 الذي سيبدأ غدا . وتؤيد يوغوسلافيا بلا تحفظ الأهداف السامية والانسانية لهذا التجمع
 الذي يتم على أعلى مستوى .
 في هذا العالم الذي يشهد تكافلا متزايدا بين الدول والشعوب أصبحت القيمة
 العالمية لحقوق الانسان وأهميتها الشاملة لتقييم مدى تقبل السياسات التي ينتهجها
 أي بلد تتردد بعبارات بالغة القوة .
 وتعتقد يوغوسلافيا أن مدى تمتع الفرد بهذه الحقوق والحريات الاساسية معيار
 يقاس به مدى انتشار الديمقراطية في أي مجتمع وقدرته على المشاركة في العمليات
 الديمقراطية الاوسع نطاقا التي تجري في العالم .

ونشاط الاقتناع المتزايد بأن من الضروري مراعاة حقوق الإنسان وحرياته الجماعية والفردية مراعاة تامة ، آخذين في الاعتبار أنه لا يمكن فصل الحقوق المدنية والسياسية عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

لقد أسهمت التغيرات الإيجابية في العلاقات بين الشرق والغرب في إضعاف ، بل والقضاء على آخر معازل مقاومة قبول المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان ، بما فيها حقوق الأقليات . ويجري التأكيد على قاعدة أن حقوق الإنسان والحريات المدنية قيم عامة بالإضافة إلى كونها التزاما ومعيارا لتقييم طبيعة أي نظام اجتماعي وانجازاته . انتهى الوقت الذي كانت تتفادى فيه الدول الكبرى والتكتلات الأمم المتحدة أو تعامل الجمعية العامة على أنها منبر للدعاية بدلا من كونها مخفلا لحل المشاكل الدولية الرئيسية . وفي ضوء بعض الإصلاحات التي أدخلت على الأمم المتحدة نفسها ، لا سيما التصدي للامنة المالية ، بل وأكثر من ذلك ، امكانيات الإنعاش نتيجة للمفاوضات التي جرت بين الدولتين العظميين والاتفاقات التي توصلتا إليها والمناخ الأكثر ملاءمة في مجال العلاقات الدولية بمفهوم عامة ، بدأت آفاق جديدة تتفتح أمام عمل هذه المنظمة العالمية بفعالية .

لقد تغير الوقت بالفعل ، كما تغيرت حركة بلدان عدم الانحياز وامكانياتها . فعلى مدى فترة طويلة ، وتمشيا مع كفاح التحرير للبلدان والشعوب ، والجهود الهادفة إلى إعادة هيكلة العلاقات العالمية وبث روح المشاركة والتضامن والتعاون فيها ، عارضت الحركة أيضا وبمفهوم مستمرة استقطاب الكتل . وترى بلدان عدم الانحياز أن التطورات المؤتاتية التي تحدث في عالم اليوم تحقق إلى حد كبير أهدافها هي أيضا . كما استوفيت الشروط المسبقة اللازمة لحدوث المزيد من التطورات الإيجابية .

هل لي ، بمفتي رئيسا للحركة ، أن أشير بايجاز إلى المجالات التي يجب فيها ، بل يتحتم ، تشجيع استيفاء هذه الشروط المسبقة ؟

أولا وقبل كل شيء ، بالنسبة للمناخ الدولي العام : تشير الأحداث الجارية في أوروبا ، بالإضافة إلى التطورات العالمية ، إلى بدء نظام عالمي جديد بشكل أساسي ، نظام لا يوجد فيه أعداء أو خصوم ، بل لا يوجد فيه إلا متنافسون وشركاء .

ثانياً ، بالنسبة للمجال الاقتصادي والاجتماعي ، الذي لا يمكن للتباينات الموجودة فيه أن تظل دون أن نتصدى لها : فهي تولّد توترات جديدة لا يمكن أن تجرنا إلى الوراء فحسب ، بل وأن تمنع انتشار نوعية جديدة من الحياة على الصعيد العالمي ، وتمتد هذه النوعية من حقوق الإنسان إلى حماية البيئة .

ثالثاً ، عند تناول الازمات العالمية على النحو الذي ذكرناه آنفاً ، يجب علينا أن نشجع في نفس الوقت تعزيز تدابير بناء الثقة ، وآليات التفاوض والرقابة في إطار الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى جميع الأشكال الأخرى للمنظمات متعددة الأطراف التي تسترشد بميثاق هذه المنظمة العالمية .

والمجال الأخير وقد يكون الأهم ، لا بد من تشجيع استيفاء هذه الشروط المسبقة في إطار الأمم المتحدة نفسها . وهذه اللحظة المجيدة التي تمر بها الأمم المتحدة ، لأول مرة منذ أيام الحرب الباردة ، ولأول مرة في تاريخ ما بعد الحرب ، تعني أن الأمم المتحدة في طريقها إلى أن تصبح مكاناً تحل فيه القضايا ويمكن فيه حلها بالفعل . وهذا تحقيق لرؤية مؤسسي الأمم المتحدة والتزام خضع علينا جميعاً . وإذا كانت الأمم المتحدة قد اضطلعت في نهاية المطاف بدورها المناسب ، فهي قادرة على أن تكون صانعة للسلام وأداة قوية في نفس الوقت للأمن الجماعي ، وهذا يعني أنه يجب في كل بلد عضو أن تطبيق قواعد ديمقراطية جديدة ، وأن تتمتع كل البلدان بالرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي .

وخلال عملية السعي لتحقيق كل هذه الأهداف ، فإن حركة بلدان عدم الانحياز على استعداد للعمل بهمة أكبر كعنصر من عناصر إعادة الاندماج العالمي والمزيد من تحرير الأفراد والأمم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، بالنيابة عن الجمعية

العامة ، أن أشكر رئيس هيئة رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية على الخطاب الذي ألقاه الآن .

اصطُحَب السيد بوريسلاف يوفيتش ، رئيس هيئة رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

الاشتراكية ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب السيد جواكيم البرتو شيسانو ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن

إلى خطاب رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية .

امطّح السيد جواكيم البرتو شيسانو ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية ، إلى

قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أرحب باسم الجمعية

العامة في الأمم المتحدة بغضمة السيد جواكيم البرتو شيسانو ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية ، وأدعوه إلى إلقاء خطابه .

الرئيس شيسانو (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالامالة عن نفسي

وبالنيابة عن وفدي يسعدني أن أهنئ سعادة السيد غويدو دي ماركو على انتخابه بالإجماع رئيساً للدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة . ونتمنى لكم ، سيدي ، كل النجاح في الاضطلاع بوظائفكم الهامة . إن انتخابكم لشغل هذا المنصب الهام يدل على ما يتمتع به بلدكم ، مالطة ، من مكانة كبيرة في المجتمع الدولي وعلى الثقة التي نضعها جميعاً في شخصكم وخصالكم الممتازة . إننا لعلّى يقين أن مداولات هذه الدورة ستكلل بالنجاح تحت قيادتكم . وإننا مستعدون للتعاون معكم وتقديم كل تأييد ممكن لكم ضمن قدراتنا في سبيل تحقيق هذه الغاية بنجاح .

وأود أيضاً أن أنقل إلى سلفكم ، سعادة السيد جوزيف غاربا ، ارتياح وفد موزامبيق وتقديره على الطريقة المقتردة التي تراس بها الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة والدورات الاستثنائية التي عقدت خلال ولايته . كذلك نجدد تهنئتنا للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار على ابداعيته وقيادته النشيطة والتزامه بالبحث عن حل كافٍ لمختلف المشاكل التي تهدد السلم والتقدم والتنمية والرفاه لجميع الشعوب .

تميزت الفترة التي انقضت منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة بحدث بالغ الأهمية ألا وهو استقلال ناميبيا . وبشعور من الفرح والتأثر شهدنا شعب ناميبيا الشقيق يستأنف ممارسة سيادته ويقرر مصيره . إن حصول ذلك البلد الافريقي على استقلاله كان تتويجا لمسيرة شعب ناميبيا البطولية الطويلة ومقاومته وكفاحه ضد الاحتلال الاستعماري . لقد كان نصرا للبشرية جمعاء ، والنتيجة النهائية المنطقية لعقود من الجهود المشتركة من جانب شعب ناميبيا وجميع القوى المحبة للسلام . لقد ميز سقوط آخر معقل الاستعمار في القارة الافريقية .

أضم صوتي الى المتكلمين السابقين في تقديم تحية خاصة لوفد ناميبيا المستقلة . إن استقلال ناميبيا وسع آفاق الحرية وعزز مجتمع الدول الحرة ذات السيادة في العالم . ونرحب أيضا بقبول إمارة لختنشتاين باعتبارها العضو الـ ١٦٠ في منظمنا . إن انضمام تلك الإمارة الى الأمم المتحدة تجعل أسرتنا أكثر قوة وتشكل خطوة جديدة صوب توسيع عالمية منظمنا .

تتعقد الدورة الخامسة والاربعون للجمعية العامة في وقت أمل وخوف بالنسبة لكوكبنا . فمن ناحية ، نشهد بفبطة وارتياح فجر عهد من الانفتاح والتكافل والتعاون بين الأمم ، ونُسعد برؤية الممارسات الديمقراطية تتعزز في أجزاء شتى من العالم ، لكننا ، من الناحية الأخرى نشهد بروزا غير عادي في المواقف غير المقبولة والسلوك غير المقبول ، الأمر الذي يخلق بؤر توتر خطيرة ويهدد المنجزات الحساسة التي حققتها البشرية صوب تخفيف حدة التوتر ونزع السلاح .

وفي الوقت الذي أصبحت فيه جهود السلام قوة دافعة نشترك فيها جميعا ، وفي الوقت الذي أصبح فيه للحوار وزن هام في حل الصراعات العالمية ، فإن الحالة المتفجرة التي نشأت في الخليج تشير قلقنا الشديد . وقد بدأت تقع في المنطقة أحداث خطيرة يشعر بأثارها المأساوية كل بلد من بلداننا . إن غزو الكويت واحتلالها وضمها أعمال غير مقبولة . ونطالب باحترام قواعد القانون الدولي واستعادة سيادة الكويت . ونحث على الوصول الى إطار سلمي يضع حدا لشبح الحرب المخيم على المنطقة ، امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

وبالنسبة للمشكلة في الشرق الاوسط ، ندرك أن حقوق الشعب الفلسطيني لا تزال تنتهك . ونكرر التعبير عن إيماننا بضرورة عقد مؤتمر دولي تشارك فيه كل الاطراف المعنية بما فيها دولة فلسطين .

ومما يشجعنا التقدم المحرز من أجل الحل السلمي للصراع في كمبوتشيا . ونعتقد اعتقاداً قوياً بأن الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور حيوي في حل هذه المشكلة .

وفي تيمور الشرقية ، لا يزال شعب الموبير محروماً من حقه في الاستقلال وتقرير المصير . ونشجع الأمين العام على متابعة جهوده من أجل التوصل إلى حل مقبول لهذه المشكلة يستند بالضرورة إلى احترام الحقوق الأساسية لشعب تيمور الشرقية .

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، نرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام بغية التوصل إلى حل سلمي نهائي لهذا الصراع ، ونشجعه على متابعة جهوده بغير تردد .

وفي شبه جزيرة كوريا ، نشجع الجهود الجارية التي تبذل من أجل إعادة التوحيد السلمي للأمة الكورية . إن الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخراً بين الدولتين الكوريتين تشكل خطوة ايجابية في هذا الاتجاه .

وفي الفترة قيد البحث شهدت أوروبا تطورات سياسية واقتصادية بعيدة المدى ، وهنا تجدر الإشارة إلى ما حدث من تغيرات في أوروبا الشرقية والاتفاق على إعادة توحيد الدولتين الألمانييتين .

وفي الجنوب الافريقي ، نشعر بالاطمئنان إزاء القرارات التي اتخذتها حكومة الرئيس دي كليرك في جنوب افريقيا . إن الافراج عن نيلسون مانديلا ، القائد التاريخي لشعب جنوب افريقيا ، وعن بعض رفاقه ، فضلا عن إعطاء الشرعية لكل المنظمات السياسية والديمقراطية التي كانت محظورة حتى الآن في جنوب افريقيا ، ورفع حالة الطوارئ والمبادرات التمهيدية بين الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي ، تفتح آفاقاً جديدة في تاريخ سياسة جنوب افريقيا .

هذه التغييرات ، التي جاءت نتيجة تفضيات ونضال مستمر من جانب شعب جنوب افريقيا والقارة الافريقية والمجتمع الدولي ككل ، بشائر أمل في مستقبل أكثر استقرارا وسلما وتبشيرا بالخير بالنسبة للتنمية في الجنوب الافريقي . وننتظر بآمل بداية المفاوضات الدستورية بين سلطات جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي والقوى الديمقراطية الأخرى في جنوب افريقيا . ولا يزال من الضروري للمجتمع الدولي أن يلعب دورا حاسما في الجهود الرامية الى استئصال نظام الفصل العنصري في إطار المبادئ الواردة في الاعلان المعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة المعنية بالفصل العنصري وأشاره المدمرة في الجنوب الافريقي .

ونحث الرئيس دي كليرك وحكومته على أن يتابعا المسيرة المشجاعة وتصميم على الطريق الذي شرعا السير عليه .

ولسود تواصل موزامبيق الاسهام بكل الطرق الممكنة التي يقتضيها الامر لضمان نجاح هذا الجهد الكبير النبيل . ومع ذلك نلاحظ بكثير من القلق موجة العنف في جنوب افريقيا في الآونة الأخيرة . ونحیی النضج وتقدير المسؤولية التي أبدأها المؤتمر الوطني الافريقي مجسدا في شخص نائب رئيسه ، نيلسون مانديلا ، في محاولة وضع حد لهذا العنف .

ونود أن نشير الى الخطر الكامن في المواقف المتطرفة من جانب أولئك الذين يريدون وبكل شمن ادامة نظام الفصل العنصري . ونحث حكومة جنوب افريقيا أن تلتزم بقوة بإزالة الاسباب الكامنة وراء مناخ التوتر هذا .

وفي أنفولا ، نحيط علما بشعور من الارتياح بالخطوات التي قامت بها الحكومة لكي تضع حدا بالطرق السلمية للحرب التي تدمر هذه الامة الشقيقة . هذه الجهود بينبغي أن يؤيدها المجتمع حتى يمكن أن تؤدي الى سلام ووئام وطني .

الذي سيقدم خلال أيام قليلة الى مجلس الشعب لاعتماده . وستتبع المصادقة على الدستور الجديد انتخابات رئاسية وتشريعية عبر الانتخاب المباشر العام في سنة ١٩٩١ . إن ادخال النظام السياسي القائم على تعدد الاحزاب في موزامبيق رهن باحترام معايير معينة تكون خاضعة لقانون محدد بصورة مجلس الشعب في الوقت المناسب . ومثل هذه المعايير تنص ، ضمن جملة أمور ، على أنه لا ينبغي تشكيل حزب سياسي على أساس القبيلة أو العرق أو الدين أو أية عوامل أخرى يحتمل أن تؤدي الى تقويض دعائم الوحدة الوطنية ، أو أن تؤدي الى تجزئة المجتمع في موزامبيق . وتنص هذه المعايير أيضا على أن الاحزاب ينبغي أن تدافع عن المصالح الوطنية وعن استقلال وسيادة الدولة الموزامبيقية .

عندما أوصى حزب فريليمو بادخال نظام تعدد الاحزاب الى البلاد ، كان يدرك أن هذا النظام في حد ذاته لا يعني الديمقراطية بالضرورة . إن الديمقراطية ، فهي اعتقادنا ، تعني اشتراك الشعب في اتخاذ القرارات بشأن مصير الامة وفي ممارسة هذا الشعب لسيادته .

إن مناخ الانفراج والحوار الحالي ، مقرونا بالتغيرات السياسية المتعاطمة في العالم ، وتوافق الآراء المتزايد حول السياسات التي ينبغي اعتمادها في استراتيجيات التنمية ، يتطلب المزيد من الديمقراطية في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مما يسمح لبلدان الجنوب بأن تستفيد من جوانب التقدم في العلم ومن التكنولوجيات الجديدة من أجل التقدم والازدهار لكل شعوب العالم .

ونسلم بأنه ، على الرغم من أن التوصل الى حلول للنزاعات السياسية يتم تدريجيا ، لا تزال معالجة المسائل المتعلقة بمشاكل التنمية السائدة في أغلبية بلداننا ، متصدم بدرجة كبيرة من اللامبالاة والتباطؤ .

وينبغي أن تؤدي التغيرات الهيكلية التي تحدث في النظام الاقتصادي العالمي ، فضلا عن التكافل المتزايد الناجم عنها ، الى خلق فرص جديدة لتشجيع النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، بدلا من توسيع الفجوة التي تفصلها عن البلدان الصناعية .

إننا ندرك المسؤولية التي ينبغي أن نتحملها باعتبارنا المسؤولين أساسا عن عمليات التنمية في بلداننا . ولكننا نطالب بقدر أكبر من التفهم والحساسية بالنسبة لطبيعة الصعاب التي تشكل حجر عثرة أمام تنميتنا . ومن الضرورة الملحة أن يزداد تدفق رأس المال من أجل التنمية ، وأن يتاح على نحو يسمح باستخدام الوسائل المالية والمادية من أجل التوسع في القطاعات الانتاجية للاقتصاد وتنويعها وتحديثها .

ونود أن نغتني هذه الفرصة لكي نرحب بتقرير لجنة الجنوب ، الذي أعلن رئيسها فخامة الرئيس يوليوس كامبراجي نيريري عن إصداره مؤخرا . وهذا التقرير ، بالنظر الى تحليله المتعمق للحالة الاقتصادية في البلدان النامية وتوصياته ، يشكل إسهاما ثيبا ليس فقط بالنسبة للمشاكل التي تواجه البلدان النامية ، وإنما أيضا بالنسبة لتحسين العلاقات بين الشمال والجنوب .

إننا نحث الدول الاعضاء في هذه المنظمة على أن يتفقوا معا على الطرق والوسائل اللازمة لتنفيذ المبادئ التوجيهية الواردة في هذا التقرير .

ما زالت أزمة الديون الخارجية إحدى العقبات الرئيسية أمام نمونا الاقتصادي وتنميتنا . ومن الأهمية بمكان أن يقوم حوار بناء بين الدائنين والمدينين ، بغية التوصل الى حلول نهائية للمشكلة . ونغتني هذه الفرصة لكي نعبر عن تقديرنا لمختلف البلدان الدائنة التي اتخذت تدابير ملموسة للتخفيف من عبء ديون موزامبيق ، وعبء ديون بعض البلدان الاخرى التي تواجه صعوبات اقتصادية كبرى .

شمة تحد آخر يواجهه المجتمع الدولي هو مشكلة حماية البيئة . وهنا أيضا نرى أن مستقبل البشرية في متناول أيدينا . إننا نحث الجميع على أن يشاركوا مشاركة كاملة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المزمع عقده في البرازيل في عام ١٩٩٢ .

في غضون أيام قليلة سوف يشهد المجتمع الدولي حدثا لم يسبق له مثيل ، هو مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل . إن وجود العديد من رؤساء الدول والحكومات والشخصيات البارزة في هذا الاجتماع يعدّ شهادة على رغبتنا المشتركة في أن نضم قوانا سعيا وراء حلول للمشاكل التي تهدد مستقبل الأجيال المقبلة .

إننا نتحمل مسؤولية خلق مستقبل من الوثام والسلم لأطفالنا ، فهم مواطنو الغد . والأطفال مصدر إلهام لنا وتحد رئيسي لأعمالنا ؛ وينبغي أن نقدم لهم شيئا قلما تمتع به جيلنا ، وأعني السلم والاستقرار والوثام والتنمية .

ونعتقد أن هذه القمة سوف تعزز من تصميمنا على الحفاظ على الاتجاه الحالي في العلاقات الدولية عن طريق الدفاع عن المثل الرفيعة التي ألهمت ميلاد منظماتنا . يسعدنا أن نلاحظ الاتجاه السائد في العلاقات الدولية في الوقت الراهن ، وهو إعادة تنشيط دورة الأمم المتحدة مما يجعلها مركزا يجري السعي من خلاله إلى التوصل إلى حلول للمشاكل الخطيرة التي تحيق بالبشرية ، مثل الصراعات الإقليمية والحروب .

لقد أصبح لمنظمتنا اليوم بعد عالمي . مع ذلك لا يمكن أن يقاس هذا البعد بالزيادة في عدد أعضاء المنظمة فقط ، وإنما أيضا ، وبدرجة رئيسية ، بمدى إعلاء القيم والمبادئ والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المنظمة على الصعيد العالمي .

ويشكل التعاون والتضامن وتوافق الآراء الذي بدأ يبرز على الصعيد الدولي أبلغ مثال على ذلك . ونفهم أن الاتجاه الجديد هذا في العلاقات الدولية ينبغي ألا يكون أداة لإحتواء أزمات بعينها ، بل سياسة منهجية لمواجهة تحديات لا حصر لها في العالم ، بصفة خاصة التخلف والفقر والأمراض المتوطنة ومرض الإيدز والمخدرات والمشاكل البيئية ، هذا على سبيل المثال لا الحصر .

ونود أن نختتم كلمتنا بالإعراب مرة أخرى عن شقتنا في مقدرة الأمم المتحدة على مواجهة هذه التحديات بنجاح . فهي ما زالت أفضل مخفل متميز لحل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب ، والنهوض بالسلم والأمن الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أتوجه

بالشكر الى رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية على البيان الذي أدلى به لتوه .

اصطحب السيد جواكيم البرتو شيسانو ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية ، الى

خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)

إقرار جدول الاعمال وتوزيع البنود

التقرير الثاني للمكتب (A/45/250/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استرعي الان انتباه الممثلين

الى التقرير الثاني للمكتب ، الذي عمم في الوثيقة A/45/250/Add.1 ووزع في قاعة الجمعية العامة صباح اليوم .

يتعلق هذا التقرير بالطلب الذي قدمته بليز من أجل إدراج بند إضافي في جدول

امال الدورة الحالية ، عنوانه "تقديم المساعدة الانتخابية الى هايتي" .

وقد قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج هذا البند على جدول الاعمال .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج البند الإضافي المعنون "تقديم

المساعدة الانتخابية الى هايتي" في جدول أعمالها ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قرر المكتب أيضا أن يوصي

الجمعية أن تنظر هذا البند مباشرة في جلسة عامة .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن اعتبر أيضا أن

الجمعية تقرر اعطاء أولوية لنظر هذا البند نتيجة لطابع الاستعجال الذي يتسم به ؟

تقرر ذلك .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد موك (النمسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسرني أن أهنيكم

على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . وإنني متأكد أن الجمعية بإدارتكم القديرة

ستجري مداولاتها الهامة على أكفأ وجه . لقد بينت جمهورية مالطة للمجتمع الدولي أن

بوسع بلد صغير الاسهام بفعالية في التعاون الدولي .

أود أيضا أن أعرب عن امتناننا العميق لسلغكم ، السفير جوزيف غاربا ، ممثل

نيجيريا الدائم لدى الأمم المتحدة سابقا . فقد أدار مناقشاتنا بمهارة أثناء دورة

الجمعية العامة الرابعة والأربعين .

واسمحوا لي أن أشيد إشادة خاصة بالسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي أسهم

بتفانيه وخدماته الجليلة اسهاما هاما في تحقيق التقدير الجديد الذي تتمتع به الأمم

المتحدة وفي تعزيز دور الدبلوماسية المتعددة الاطراف . وأوجه التقدم هذه تكتسب

أهمية خاصة في ضوء الازمات الاقليمية والتحديات التي تواجهها اليوم في سائر أنحاء

العالم .

إننا نشعر بسعادة بالغة ونحن نرحب ببناميبيا لأول مرة في دورة عادية للجمعية

العامة .

كما نرحب ترحيبا حارا في الجمعية بإمارة لختنشتاين ، التي ترتبط معها النمسا بروابط صداقة عميقة وقوية تنبع من كوننا جيرانا ، ومن كون بلدينا بلديين محايدين ، ومن تشاطرنا تاريخا مشتركا .

لقد اتسم العام الماضي بتقدم ملحوظ في تخفيف حالات العداء الدولية ، وفي تطوير أشكال جديدة من التعاون ، وفي تدعيم السلم الدولي على الصعيدين الاقليمي والعالمي . وكانت هذه التطورات في أوروبا باهرة بشكل خاص ، إلا أن جهود السلام ، بعد سنوات طويلة ومؤلمة في معظم الاحيان ، أتت أكلها في بعض الاقاليم الاخرى كذلك . غير أن الصراع الجديد في الشرق الاوسط يذكرنا ثانية أن من الوهم الاعتقاد بأن السلم الدائم قد حل .

ونحن في أوروبا نحترم جميع الذين حولت شجاعتهم الحلم الى حقيقة . وأود أن أشيد بالعديدين من أبطال التغيير الصامتين : جميع الذين عانوا من الاعتقال والضرب والاضطهاد والنفي ؛ وأن أشيد بمؤلفي الكتابات السرية - "ساميزدات" ؛ وبالمؤمنين والمثقفين والمزارعين والعمال . إنهم مصدر الهام وتغاؤل لنا جميعا . فوقوفهم بثبات أوجد وعيا جديدا بكرامة الجنس البشري وبقيمة حقوق الانسان غير القابلة للتمصرف .

انقضى عام واحد فقط منذ أن وقفت مع وزير خارجية هنغاريا وقمنا ، كتعبير رمزي ، بقص الاسلاك الشائكة على طول حدودنا المشتركة . ولعقود خلت كانت هذه الاسلاك الشائكة رمزا لتقسيم أوروبا . إن تلك الحقبة آخذة في الانحسار ؛ ويجري الآن توحيد القارة الأوروبية التدريجي على أساس نظام الامن والتعاون .

فلاول مرة في هذا القرن ، تحتشد الشعوب الأوروبية حول قيم مشتركة : تتمثل في حقوق الإنسان ، والديمقراطية التعددية ، وسيادة سلطة القانون ، واقتصاد سوقي ذي أبعاد اجتماعية وبيئية . إن هذه هي الاسس التي تُبنى عليها أوروبا الجديدة . ومؤتمر قمة باريس القادم لرؤساء الدول أو الحكومات المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا سيأذن بنهاية حقبة ما بعد الحرب وسيضع قواعد ارشادية هامة للبناء "المعماري" الأوروبي المقبل الذي تتشكل به هياكل ومؤسسات عموم أوروبا .

واجتماع وزراء خارجية دول مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، الذي سيعقد في الاسبوع القادم في نيويورك ، سيقم نطاق العمل التحضيري الذي يجري القيام به في فيينا وسيحيط علما بالمعاهدة الخاصة بالتسوية النهائية لوضع ألمانيا ، وهي المعاهدة التي تحكم الجوانب الخارجية للوحدة الألمانية .

والنمسا ، التي تقع في وسط أوروبا ، تشارك بنشاط في شتى العمليات التي تشكل التعاون الاقليمي ودون الاقليمي . إننا مقتنعون أن النمسا المحايدة ، التي تقدمت بطلب للانضمام الى عضوية المجموعة الأوروبية ، يمكنها ان تسهم في بناء أوروبا جديدة بفضل خبرتها التاريخية وعلاقاتها مع جيرانها في شرق وجنوب شرق أوروبا .

ومن أمثلة الدينامية الجديدة في التعاون الدولي على الصعيد دون الاقليمي ، المبادرة الخماسية التي تضم ايطاليا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا والنمسا ويوغوسلافيا . وتقضي المبادرة بقيام تعاون تقني في مجالات البيئة والطاقة والنقل والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والسياحة . وهذا التعاون ، الذي تطور بصورة طبيعية جدا ، يشهد أن القدرات على الاتصال التي تعود الى قرون عديدة تظل قائمة حتى بعد أربعة قرون من الانفصال .

لقد وفرت المبادرة الخماسية أيضا منبرا لتبادل الآراء بين البلدان الخمسة ولتعريف المواقف المشتركة بشأن المسائل الإقليمية . لقد قدمت البلدان الخمسة التي تضم حضارتها الغنية أكثر من ٢٥ قومية وأقلية قومية مختلفة مبادرة هامة مشتركة لحماية الأقليات القومية في اجتماع كوبنهاغن المعني بالبعد الانساني لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وقد اتفقت الدول المشاركة في هذا الاجتماع على أن تعتمد ، عند الضرورة ، تدابير خاصة لصيانة حقوق الأقليات دون تمييز وفي ظل المساواة الكاملة أمام القانون . فلابد من حماية هوية هذه الأقليات وتعزيزها .

ويسعد النمسا بوجه خاص ، إذن ، أن تذكر في هذا الصدد التقدم الملموس الذي أحرز في تنفيذ الاتفاق النمساوي الايطالي الذي أبرم بشأن تيروال الجنوبية في ٦ ايلول/ سبتمبر ١٩٤٦ .

لقد وملت العلاقات بين ايطاليا والنمسا الى مستوى ممتاز ، كما سبق أن ذكرت أثناء الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . بيد أنه حتى تتمكن النمسا من أن تعلن أن هذا الصراع ، الذي ظل معروضا على الأمم المتحدة ٣٠ عاما ، قد سوي ، ينبغي أن تنفذ ثلاثة تدابير من الـ ١٣٧ تدبيرا المتفق عليها مع ايطاليا في عام ١٩٦٩ كما ينبغي أن تحسم ست مسائل أخرى نشأت في تاريخ لاحق وتتعلق بالممارسة المتبادلة ، لاتفاق ٦ ايلول/سبتمبر ١٩٤٦ وبفعالية هذا الاتفاق .

ويتطلب هذا البيان الاحصائي بعض الملاحظات بشأن الحالة الحقيقية . فقد أبدت ايطاليا تفهما متزايدا لشواغل شعب تيروال الجنوبية . ويظهر ذلك في تطبيق الجزء الاول من التدابير التي تستهدف المساواة بين اللفتين الايطالية والالمانية وفي المخصصات المالية الضخمة لتطبيق الحكم الذاتي . والاهم من ذلك هو الثقة التي تضعها ايطاليا في أقلية تيروال الجنوبية بصفة عامة وفي الأنشطة التي تحدث على جانبها الحدود بشكل خاص ، وبذلك سمحت ايطاليا لسكان تيروال الجنوبية بأن يمارسوا بإخلاص أنبل مهمة يمكن أن يعهد بها الى تلك الأقلية وهي العمل كجسر ثقافي واجتماعي واقتصادي بين ايطاليا والنمسا .

إن هذا الموقف الايجابي الذي اتخذته الحكومة الإيطالية يبين مرة أخرى أن الاقليات يجب أن تعتبر عنصرا نشيطا مثريا وليس عبئا . وهذه فرصة لتسوية الصراع بشأن تيرول الجنوبية ومنع حدوث تطورات مماثلة لما نراه اليوم في بلدان أوروبا الشرقية حيث تهدد الصراعات القومية القديمة بالظهور مرة أخرى بمجرد تداعي القسور الايديولوجي .

إن قيام إيطاليا . في المستقبل القريب ، بتسوية آخر المسائل المعلقة التي أشرت إليها لن يؤدي الى حسم نزاع طويل في اطار الأمم المتحدة فحسب بل سيوفر أيضا مثالا ايجابيا لبلدان أخرى تعاني مشكلات مماثلة عن طريق الاحكام المحددة المتفق عليها وعن طريق الخبرة المكتسبة أيضا .

من الواجب أن نسلم أن هناك خطرا يتمثل في أن الفرصة التي نشعر بها بسبب انهيار الحواجز الاقتصادية والسياسية في أوروبا قد تصرف انتباهنا عن المسائل الإقليمية وعن التشابك المعقد المتزايد للتكافل المشترك الذي يميز عالمنا المتعدد الاقطاب اليوم . على أنه لم ينظر مطلقا الى التوحيد الاوروبي كبديل للمشاركة العالمية . وعلى العكس من ذلك فإن السلم والاستقرار والتعاون في أي منطقة شروط ضرورية لازمة لتناول تلك القضايا العالمية التي ستبقى لا محالة مدرجة على جدول أعمال مجتمع الأمم فترة طويلة .

إن عدوان العراق والضم غير القانوني لدولة الكويت ذات السيادة يمثلان تحديا هائلا للمشاركة العالمية الجديدة التي بدأت تظهر بعد انتهاء الشقاق بين الشرق والغرب . ويثبت رد فعل العالم بأسره على هذا العمل أن التغلب على العدواة بين الشرق والغرب لم يغد أوروبا فحسب ولكنه يعزز أيضا الشعور بالتضامن البعيد الاثر . وفيما يتعلق بالنمسا فقد بينت هذه الازمة أن مركز الحياد الدائم لا يمنعنا من المشاركة في الاعمال المتعلقة بالتضامن الدولي .

لقد اتخذت النمسا منذ بداية الازمة موقفا لا لبس فيه توجهه أيضا ذكرياتنا التاريخية الاليمة . فقد نددنا بالإحتلال والضم غير المشروعين للكويت ، وهي بلد مستقل ذو سيادة تربطه بالنمسا علاقات ودية .

وقد نددنا بالتدابير غير الشرعية التي اتخذها العراق ضد المواطنين الاجانب والدبلوماسيين ، وطبقنا بالكامل جميع الجزاءات التي فرضت على العراق كما حددها مجلس الامن في قراره ٦٦١ (١٩٩٠) . وبالإضافة الى ذلك وفرت النمسا المحايدة ، بـروح من التضامن ، حقوق الطيران فوق أراضيها للطائرات التي تحمل تعزيزات وإمدادات غذائية للقوات الموجودة في المملكة العربية السعودية . وبروح التضامن نفسها منحنا موارد مالية لمالحي أكثر البلدان تضررا من الناحية الاقتصادية بالازمة وهي مصر والأردن ، ونحن عازمون على الزيادة الكبيرة لهذه الموارد .

كما تدين النمسا أي انتهاك لامتيازات وحصانات البعثات الدبلوماسية والدبلوماسيين ، وتعتبره عدوانا على الاسس الجوهرية التي تنبني عليها العلاقات السلمية بين الدول . ولذا دعت النمسا ، جنبا إلى جنب مع سائر البلدان المعنية ، إلى عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن بهذا الخصوص .

إن الامتثال للحظر الذي نص عليه مجلس الامن في قراراته ذات الصلة سيشكل اختبارا هاما لمدى اتحاد أمم المنظمة العالمية دفاعا عن القانون وعن سيادة واستقلال أعضائها متوسطي الحجم والأصغر حجما . والنمسا ترحب بالقرارات التي اتخذها مجلس الامن تأييدا للكويت لأنها تؤكد المبدأ القائل بأن الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم لها نفس ما للبلدان الأكبر من حق في الاستقلال . والواقع أن البلدان التي لا تعد دولا كبرى هي أساسا ، التي لها مصلحة حيوية في الامتثال الكامل للقانون الدولي الذي كثيرا ما يُضرب به عرض الحائط ومن ثم فإن النمسا التي رشحت نفسها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الامن للفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٢ ستلتزم أيضا متى انتخبت بالعمل على تحقيق ذلك المبدأ .

ولعلنا نكون بمدد تغير نوعي في العلاقات الدولية يستتبع التجسيد السياسي للمفهوم النبيل الكامن في لب ميثاق الأمم المتحدة ، أي كفالة الامن الجماعي . ومما لا شك فيه أن هذا التطور ستكون له ، إذا ما استمر ، آثار عميقة على مفاهيم السيادة والاستقلال وحتى الحياد . ولئن كنا ، نحن وسائر الدول ، مستعدين لاستخلاص النتائج الضرورية ، فإننا ، في الوقت نفسه ، عاقدون العزم على صون مصداقية سياسة الحياد التي تنتهجها وقابلية التنبؤ بها .

ولن يتسنى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في الخليج إلا بتنفيذ العراق لقرار مجلس الامن ٦٦٠ (١٩٩٠) . ومن ثم فإن النمسا تناشد العراق ، مرة أخرى ، أن يسحب قواته من الكويت فورا ودون أي قيد أو شرط ، وأن يعيد إليها سلطتها الشرعية وسيادتها واستقلالها ، وملامتها الإقليمية ويطلق سراح جميع المواطنين الاجانب .

وبالنظر إلى الحالة بالغة التفجر التي يمكن أن تُغضي بسهولة إلى إراقة بحر من الدماء ، فإننا نحث جميع الدول على أن تتلمس جميع امكانيات الحل السلمي لهذه الازمة . أما النمسا فهي تتعهد بدعم الجهود التي استهلها الأمين العام لبلوغ تسوية تفاوضية مع العراق . ومما لا شك فيه أن الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن عززت هيبة الأمم المتحدة وأجهزتها . إذ أن المجلس ، لأول مرة في تاريخه ، لم يتخذ قرارات فحسب بل أجاز أيضا تدابير تنفيذها . كما أن هذا التصميم على اتخاذ اجراءات ، وهو التصميم الذي يتبدى بشكل يفوق كثيرا ما كان عليه فيما مضى ، يزيد من أهمية سائر قرارات المجلس حتى وإن لم تقترن بتدابير تنفيذية .

إن القانون ، كما أكد رئيس فرنسا أمام الجمعية العامة منذ بضعة أيام ، كل لا يتجزأ . ولما كنا ماضين في تعزيز سلطة المنظمة العالمية وقراراتها فيما يتعلق بأزمة الخليج - وهنا ، فإنه ينبغي ، حسبما أشار رئيس الولايات المتحدة ، ألا نسمح لأي مشكلة أخرى بأن تصرفنا عن ذلك - يجب علينا ، في الوقت نفسه ، أن نبدي تصميمنا على تنفيذ سائر القرارات التي اتخذها مجلس الأمن . وبناء عليه ، فإننا نؤيد المقترح الذي طرحه ، ضمن جملة أمور ، رئيس الجمهورية الفرنسية ، ووزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والذي يتعلق بعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط في توقيت حسن وتحت رعاية الأمم المتحدة .

لقد كشفت ، منذ الدورة الماضية للجمعية العامة ، الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سياسي سلمي للمشكلة الكمبودية وأسفر التعاون الجديد بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن عن نتائج ايجابية فيما يتعلق بكمبوديا كذلك . فالوثيقة التي تخص خطة الأمم المتحدة لمراقبة السلم والتي اعتمدت مؤخرا تبشر بأمل واقعي في انتهاء الحرب الاهلية وبالتالي معاناة الشعب الكمبودي التي طال أمدها وفي إقامة حكومة شرعية بحق منتخبة ديمقراطيا . ويحدوني الأمل في أن ييسر المجلس القومي الأعلى عملية السلم والمصالحة الوطنية . وبمفتي رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بكمبودشيا ، فإنني تحت تصرف جميع الاطراف المعنية بالاسهام في تلك العملية .

مما يبعث على الأسف أن الأعمال العدائية ما زالت مستمرة في أفغانستان ، على الرغم من تضييق فجوة الخلافات على مبادئ التسوية السياسية . ونحن نؤيد بقوة مساعي الأمين العام الرامية إلى بدء حل سياسي لذلك الصراع . وأملنا أن يعود برنامج المعونة ، الذي يجري الاضطلاع به في إطار عملية السلام ، بالنفع على جميع مناطق البلاد وذلك باعتباره تكملة لتلك الجهود المبذولة تحقيقا للسلم .

سيثبت التاريخ أن نجاح عملية استقلال ناميبيا كان واحدا من أكثر الفصول إيجابية في سجلات الأمم المتحدة . ومما لا شك فيه أنه سيكون له أثره على الخيارات السياسية لدى شعب جنوب افريقيا في تحركه صوب الغاء الفصل العنصري . والواقع أن حكومة جنوب افريقيا بدأت عام ١٩٩٠ في إزالة جزء كبير من الفصل العنصري . إذ أنها أطلقت ، أخيرا ، سراح بعض زعماء المعارضة ، في مقدمتهم ، السيد نيلسون مانديلا ، وبدأت حوارا مع ممثلي الأغلبية السوداء . ويحدونا وطيد الأمل أن تتخذ الحكومة ، في أسرع وقت ممكن ، الخطوات الضرورية لتهيئة الظروف اللازمة للمفاوضات الحقيقية وصولا إلى وضع دستور ديمقراطي جديد يستند إلى مبدأ التعددية السياسية .

وإننا لنرحب بتوافق الآراء الجديد في جنوب افريقيا على نبذ العنف وافساح المجال للمفاوضات . ولا يسع المجتمع الدولي إلا أن يؤيد هذه التطورات .

وكان نجاح عملية الأمم المتحدة في نيكاراغوا بشيرا طيبا بالنسبة للقضية الأوسع نطاقا وهي عملية السلم في أمريكا الوسطى . فالتعاون بين البلدان المعنية في المنطقة والدعم المقدم من المجتمع الدولي بأسره قد شتبت أنهما عنصرا فعالان في حسم المنازعات . وأرحب بعودة نيكاراغوا الى الديمقراطية وآمل في أن يتحقق السلام داخل نيكاراغوا والرخاء لشعبها .

وتلاحظ النمسا بارتياح أن سير منازعات إقليمية متعددة في طريق الحل . وقد حاولنا الاسهام في هذا الاتجاه . وتشارك كتائب نمساوية في قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وفي مرتفعات الجولان ، ويوجد ضباط نمساويون يعملون في صفوف مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في باكستان ، وفي الشرق الأوسط ، وإيران والعراق . وتضم قوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة في ناميبيا نمساويين بين أفرادها . كما عمل النمساويون مراقبين للانتخابات في نيكاراغوا . وتعتبر هذه الأنشطة عن التزامنا الراسخ بقضية هذه المنظمة الدولية وبما تبذله من جهود لا تنقطع من أجل السلام .

وسؤدي ما أحرز من تقدم في حسم المنازعات الإقليمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وفي مجال التعاون الإقليمي والتكامل في أوروبا ، الى توفير الموارد ، ونأمل أن يؤدي الى تركيز الانتباه على المسائل العالمية التي يتزايد إلحاحها وتتعلق ببقاء الجنس البشري والتي ينبغي أن تعالج . وفي هذا السياق ، نؤيد تماما الجهود التي يبذلها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لخفض ترسانات أسلحتهما النووية ، ونأمل أن تبحث جميع فئات الأسلحة النووية في المستقبل القريب .

وفيما يتعلق بنزع السلاح التقليدي ، تحقق تقدم كبير في المحادثات الجارية - حول القوات التقليدية في أوروبا . ونأمل أن يوقع اتفاق أولي في اجتماع القمة لبلدان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وأن يؤدي ذلك الى فتح الطريق أمام المفاوضات حول تدابير أخرى بعيدة المرمى لنزع السلاح .

ويتطلع المجتمع الدولي الى الانتهاء من إبرام معاهدة بشأن الأسلحة الكيميائية في غضون السنة القادمة ، ودعوني أذكر في هذا الصدد بأن النمسا قد رشحت نفسها لتكون البلد المضيف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في المستقبل .

ولم تنخفض الاختلالات بين البلدان الصناعية والبلدان النامية إلا جزئياً على مدى السنين ، بالرغم من التفاوت المتزايد في مستويات المعيشة في كثير من الحالات . وقد بينت بعض تقارير الأمم المتحدة أن "عقد الثمانينات الضائع" قد فاقم من سوء حالة البلدان النامية - وحالة القطاعات في المجتمعات النامية وهي القطاعات التي لم تتمكن من أن تحرر نفسها من الدائرة المفرغة للفقر والتخلف والمديونية والتدهور البيئي ومشاكل النمو السكاني الملحة .

ومع أن مشكلة الديون قد خفت إلى حد ما في بعض البلدان ، فإنها مازالت بالنسبة لبلدان كثيرة - ولا سيما لأقل البلدان نمواً - تشكل عقبة أساسية تعترض طريق استعادة زخم التنمية . وآمل أن تعطي المبادئ التي اعتمدت مؤخراً في الوثيقة الختامية لمؤتمر باريس المعني بأقل البلدان نمواً قوة دفع للسعي من أجل إيجاد حلول للمشاكل الخطيرة التي تواجهها تلك البلدان .

ويبحث تعزيز المبادرات الخاصة والمهارات في إدارة المشروعات الأمل في العودة إلى التنمية المستمرة في بعض البلدان . وتعتبر التكييفات الهيكلية وتكييف السياسات الاقتصادية ضرورية في كثير من الحالات . بيد أن التكاليف الاجتماعية لتلك السياسات يذهب أن تظل داخل حدود معينة .

وعلى أن نحيط علماً بأن البلدان النامية قد قامت هي نفسها بدور فعال في عملية تعديل الاتجاهات . ويعبر برنامج أولويات أفريقيا من أجل الانعاش الاقتصادي والوثيقة الختامية للونكتاد السابع عن التغييرات في مفاهيم قادة تلك البلدان وعن المعايير التي يستخدمونها .

إن إطلاق قوى السوق الداخلية يفترض مسبقاً وجود علاقات خارجية مؤاتية . ولهذا فإن ضرورة الموارد المالية الجديدة وفتح أسواق البلدان الصناعية تماثل ضرورة إقامة الأسواق الإقليمية عن طريق التكامل الإقليمي . وسيكون للنجاح في المفاوضات الجارية في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") تأثير إيجابي على الظروف الخارجية من حيث أنه سيجعلها أكثر دفئاً لتنشيط التنمية .

"حالة البيئة في العالم" - هو عنوان تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة - يقدم رؤية تدعو الى الذهول لمأساة تضاؤل الموارد بسبب إزالة الغابات وما تؤدي إليه من تآكل التربة ، وانخفاض خصوبة التربة والتمحور وفقد التنوع البيولوجي ، وتلوث الأنهار والبحيرات والمحيطات وضعف الحماية لطبقة الاوزون والتغيرات في المناخ - وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

وبالرغم من أن المآسي البيئية التي يعيشها كوكبنا تبدو على نحو أوضح أحيانا في بلدان العالم الثالث ، وأنه يتعين على البلدان الصناعية أن تدرك مسؤوليتها الخاصة في هذا المجال .

وفيما يتعلق بالنمو السكاني ، ينبغي أخذ عاملين في الحسبان لضمان التنمية القابلة للاستمرار للبلدان النامية وهما : التصرف المسؤول من جانب الوالدين ، والحالة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المعنية . ونحن ندرك أن التنمية القابلة للاستمرار ليست فقط مسألة قيمة الهياكل وأنماط السلوك في مجتمعنا ؛ إنها ، فوق كل شيء ، تحد للموارد المخصصة .

غير أن هناك مسألة أساسية - في تحقيق التنمية القابلة للاستمرار تتعلق باستخدام موارد الطاقة . وتضع الدراسات التي أجراها المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية الموجود في فيينا الخطوط العريضة لعدة سيناريوهات مخيفة فيما يتعلق بالتغيرات المناخية . وأحد التدابير ذات الأولوية العاجلة جدا - التي ينبغي القيام بها في القريب العاجل - هو تقليل انبعاث ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري .

لقد أصبحت سياسة الطاقة شديدة الأهمية بالنسبة لمجتمعاتنا ، النامية والصناعية على السواء ، وقد آن الاوان أن يلقي زعماء العالم السياسيون نظره أعمق على البدائل المتاحة لنا .

وسيكون عام ١٩٩١ إيذانا بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بموارد الطاقة الجديدة والمتجددة . وقد أدى برنامج العمل الذي اعتمد في نيروبي ومتابعته المؤسسية الى نتائج ذات صلة والى تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة .

من المعروف أن امكانية الموارد الجديدة والمتجددة للطاقة هائلة . وفي ظل ظروف مختلفة يمكن أن تسهم الموارد المتجددة للطاقة بالفعل اسهاما بقدر أكبر في امداد العالم بالطاقة . ويجب ألا يعمينا ما لدينا من مخزون لا يزال وفيرا من الطاقة التقليدية عن حقيقة أننا نبدد موارد لا بديل لها .

شمة عدد من المنظمات غير الحكومية مثل منظمة "ايروسولار" يطالب على نحو متزايد بأن تجد مسألة تطوير الموارد المتجددة للطاقة واستخدامها الافضل تعبيراً لها في اطار عمل مؤسسي هام داخل منظومة الأمم المتحدة .

إن تطوير التكنولوجيات الجديدة ونشرها لم يحظيا بعد بالاهتمام الكافي . ففي الواقع ، تعاني الموارد المكرسة للبحث والتنمية في هذا الميدان من تخفيضات كبيرة في بعض البلدان . وهذا أمر مؤسف ويتسم بقصر النظر . لذا ، أرى أنه يتعين علينا أن نصفي بمزيد من الانتباه الى تحذيرات العلماء وهذا من شأنه أن يفضي بنا الى البحث عن وسائل يمكن أن تمكن الحكومات من أن تعيد النظر سويا في سياستها الخاصة بالطاقة وخاصة في ضوء التهديدات التي تتعرض لها بيئتنا . إن الجوانب الشاملة للامدادات التقليدية للطاقة تتطلب التعاون الدولي الوثيق من أجل تكييف السياسات الوطنية الخاصة بالطاقة مع التحديات البيئية الجديدة .

إن اللجنة الحكومية الدولية المعنية باستحداث واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة قررت أن تدعو أن يجتمع في عام ١٩٩١ فريق خبراء لتقييم تنفيذ عملية خطة عمل نيروبي . ونحن نرحب بهذه المبادرة ، وكذلك بالجهود التي بذلت للاعداد لتقديم اسهام ملحوظ لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ويحدونا الأمل في أن يفضي هذا الى تعزيز كفاءة الاطار المؤسسي الحالي .

إن عقد مؤتمر خاص كجزء من المتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يمكن أن يؤدي الى تعزيز التعاون فيما بين الدول من أجل مواجهة التحدي الجديد للبيئة والطاقة . ويمكن أن ينظر هذا المؤتمر ايضا في دور الأمم المتحدة في هذا الميدان .

وفي رأبي أن مهمة الأمم المتحدة يمكن أن تكون مكملة ومؤيدة لكل التطورات التابعة من المبادرات الخاصة التي يمكن أن تنفذ في ظل ظروف سوق حرة . ومطلوب منا جميعا أن نشجع الجهود التي تبذل لضمان العدل على الطرق الجديدة لانتاج الطاقة ولتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة في استخدام الطاقة الموجودة لدينا حاليا . لقد أعد وفد بلادي مذكرة بشأن السياسة الدولية للطاقة ستبلغ لكل الوفود الأخرى . وسنكون ممتنين لما يبذونه من تعليقات وملاحظات .

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في ١٩٩٢ . يمكن أن يكون أهم حدث دبلوماسي بالنسبة للمجتمع الدولي قبل سنة ٢٠٠٠ ، إذ ستتجاوز إشاره هذا التاريخ . وسيكون لهذا المؤتمر أثره في الاسراع باحراز تقدم فيما يتعلق بالمشاكل البيئية الشاملة وسيوفر عن استراتيجيات عالمية جديدة لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار ، وفيما يتجاوز ذلك بشكل جديد من أشكال التفكير الاقتصادي والاجتماعي ، يجب أن يفي اقتصاد السوق الحر بالمتطلبات والاحتياجات الاجتماعية والبيئية . ولا يتسق مع الكرامة الانسانية الا هذا المفهوم للاقتصاد السوقي .

وفي المستقبل ستصبح الدبلوماسية المتعلقة بالبيئة أكثر أهمية وأكثر صعوبة . وعلينا ان نعترف بأن الطلب على الموارد البيئية والحاجة الى الحفاظ عليها سيواصلان الزيادة على حد سواء . ونتيجة لذلك ، يمكن أن يزداد تكرار نشوب الصراعات على تنمية الموارد واستخدامها على أوقات متقاربة ، ويمكن أيضا ان يعرض السلم الدولي للخطر .

وفي العام الماضي ، اقترحت على الجمعية تشكيل أفرقة من أصحاب 'الخسوذات الخضراء' ، أي نظام يتناول الحيلولة دون نشوب النزاعات المتعلقة بالبيئة وتسويتها . وعلى أساس ما تلقيناه من تعليقات قمنا بتطوير مجموعة أكثر تحديدا من الأفكار ، قدمت الى الدورة الاستثنائية الثانية لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي اجتمع

في نيروبي في آب/أغسطس الماضي . ويحدوني الأمل في أن تسهم هذه المبادرة في الجهود التي تبذل للتصدي لهذا التحدي المعقد الجديد الذي يواجهه السلم والتعاون الدوليان .

سيتمين على الدورة الحالية للجمعية العامة أن تتخذ مقررات حاسمة فيما يتعلق بالتعاون الدولي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع . وأي مقرر يتخذ بشأن أي نظام جديد تضعه الأمم المتحدة للعقاقير المخدرة يجب أن يبين الحقيقة التي مفادها أن الجوانب الاجتماعية لاساءة استعمال العقاقير المخدرة وطرق العلاج وبرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج وكذلك الترابط بين اساءة استعمال العقاقير المخدرة والجريمة تتطلب أنشطة عبر القطاعات داخل المؤسسات التي تتناول السياسات الاجتماعية والسياسات المتعلقة بالعقاقير المخدرة .

ان تمتع الجميع الكامل بالحريات الاساسية وحقوق الإنسان شرط مسبق للعيش في كرامة ولتحقيق الرفاهية لكل فرد . وتعتبر النمسا تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها حجر الزاوية في دستورها وسياساتها الخارجية . إن الأعمال التام لحقوق الإنسان المنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الموكوك الدولية هو التزام دائم قبله المجتمع العالمي . والنمسا ، بوصفها عضوا في لجنة حقوق الإنسان ، ستؤيد كل جهد يبذل لمنع الاساءة الى حقوق الإنسان ، وستسهم فيما تقوم به اللجنة من عمل بناء وفعال .

وفيما يتعلق بعالمنا المعاصر كما نشهده ، تشعر النمسا بارتياح لان الحياة أخذت تدب مرة أخرى في ميثاق سان فرانسيسكو . والواقع ان الاحوال التي تعيشها شعوب الامم المتحدة في هذه الايام لا تختلف عن المفهوم الذي كان يدور في ذهن واضعي هذا الميثاق : الحرب والظلم والفقر لا تزال ويلات الجنس البشري . ونحن جميعا - أعضاء الامم المتحدة - مدعوون لمقاومة هذه الويلات .

ودون احترام تلك المبادئ الاساسية التي أشرت إليها توا ، ودون التمسك على تنفيذها ، لن تتسنى لنا أية فرصة لتحقيق النجاح في سعينا لبلوغ تلك الغاية النبيلة .

برنامج العمل

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أن الجمعية العامة ستتناول البند ١٥١ المدرج في جدول الأعمال والمعنون "الاحتفال بتقديم الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما زعماء العالم في مؤتمر القمة العالمية من أجل الطفل" يوم الاثنين ، ١ تشرين الاول/اكتوبر في الساعة ٩/٣٠ . وستضمن الاحتفال التقديم الذي يتولاه الرئيسان المناوبان للقمة العالمية من أجل الطفل وهما رئيس جمهورية مالي فخامة الفريق موسى تراوري ، ورئيس وزراء كندا سعادة السيد برايان ملروني للإعلان وخطة العمل اللذين سيتم اعتمادهما في الاجتماع الذي سيعقد يوم ٣٠ ايلول/سبتمبر .

وفي ضوء المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة يوم الجمعة الموافق ٢١ ايلول/سبتمبر لن يكون هناك متكلمون آخرون في ذلك الاحتفال الذي سينتهي في الساعة ١٠/٠٠ تماما .

أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء .

تقرر ذلك .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد انفجار كارلسون رئيس وزراء مملكة السويد

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن

إلى بيان رئيس وزراء مملكة السويد .

امطّح السيد انفجار كارلسون رئيس وزراء مملكة السويد إلى المنصة .

السيد كارلسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد حضرت

إلى هذه الجمعية العامة لكي أشيد إشادة حارة وأؤكد التزاما راسخا . وإشادتي تلك موجهة إلى هذه المنظمة العالمية وإلى موظفيها المتفانين والمخلصين . ففي المناخ السياسي الدولي الجديد ، بل أيضا عندما تواجهنا أزمة مفاجئة ، نجد أن الأمم المتحدة قد ارتقت إلى مستوى توقعاتنا الكبيرة .

أما الالتزام الذي أود أن أؤكد أنه التزام السويد - حكومة وشعبا - بمنظومة الأمم المتحدة وميثاقها ومبادئها المتعلقة بالأمن الجماعي . وثقف أمتنا - كدأبها دائما - مستعدة للمساهمة في تنفيذ قرارات هذه المنظمة . واسمحوا لي أن أؤكد للأمين العام أنه يحظى بتأييدنا الكامل في إدارته للأمم المتحدة .

ولقد شهدنا في السنوات القليلة الماضية تحسنا مذهلا في الحالة الدولية . وتقوم الدولتان العظميان بتشكيل علاقات جديدة تماما . ويجري تخفيض حجم الترمانات النووية وسحب القوات التقليدية . وأخذت المذاهب العسكرية الهجومية تصبح بالية ، وانتهت الحرب الباردة .

ولقد استفدنا جميعا من هذه التطورات . وانخفض خطر اندلاع الحرب النووية التي كان من الممكن أن تدمر حضارتنا بأكملها انخفاضاً كبيراً . كما أتيحت الفرص لإحداث تغييرات سلمية ولتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

ففي الجنوب الأفريقي ، أصبحت ناميبيا الآن دولة مستقلة . وفي جنوب أفريقيا ذاتها بدأت عملية إحداث تغيير أساسي . وأصبح نيلسون مانديلا حراً بعد أن قضى ٢٧ عاماً

في غياهب السجون . وهو يقوم الآن بوصفه القائد المعنوي لذلك البلد بالتفاوض مع الرئيس دي كليرك بشأن إلغاء نظام الفصل العنصري .

وفي شيلي ، حلّ رئيسٌ انتُخب انتخاباً ديمقراطياً محل الدكتاتور العسكري . وفي أمريكا الوسطى لا تزال عملية السلم مستمرة بالمشاركة النشطة للأمم المتحدة . وفي كمبوديا نرى أن الحل الذي يحظى بمساندة كل الأطراف قد أصبح وشيك الحدوث . وفي أوروبا يوجد مناخ جديد من التفاؤل والثقة والتعاون والتكامل . وتم أخيراً هدم سور برلين . وبعد خمسة أيام من الآن ستتحّد دولتا ألمانيا ، اللتان كانتا رمزا لأوروبا المقسمة . وفي أوروبا الوسطى والشرقية تجري انتخابات ديمقراطية في بلد تلو آخر . وأطاحت بالنظم الدكتاتورية القوة السلمية لإرادة الشعوب . ونحن نتطلع إلى اليوم الذي تستعيد فيه جمهوريات البلطيق الثلاث استقلالها وفقاً لنص ووثيقة هلسنكي الختامية .

كل هذا يمثل انطلاقة صوب تحقيق رؤية أوروبا دون حدود والأفكار التي نادى بها قادة ذوو نظرة شاقبة مثل جان مونييه وويلي براندي وأولوف بالم . واستبدلنا المجاهبات وإعادة التسليح بالحوار والتعاون . والمنتصرة الأخيرة في القارة الأوروبية هي الديمقراطية ذاتها . ويعدّ هذا بالنسبة لنا جميعاً مصدر سعادة بالغة . ونجد في جميع أنحاء العالم أن ما عمل الكثيرون من أجل تحقيقه لردح طويل من الزمن أخذ الآن في التحول إلى واقع ملموس .

بالرغم من الاغتياب والتفاؤل اللذين شعرنا بهما في السنة الأخيرة ، لا يزال من الممكن حدوث تهديدات جديدة لأمنا المشترك . وقد حدث هذا بالفعل كما تعلمون صباح يوم ٢ آب/أغسطس . إن غزو العراق للكويت عمل عدواني يمثل انتهاكاً أساسياً للقانون الدولي . وقد أدانته المجتمع الدولي بحق وبشكل قاطع . والطريقة التي يعامل بها العراق مئات الألوف من المواطنين الأجانب تدل على انعدام تام للحسّ الإنساني السليم . وإجبار الآلاف منهم على البقاء في ذلك البلد ضد رغبتهم يدل على تجاهل مطلق للقانون الدولي .

ولا بد من تجنب حدوث كارثة في منطقة الخليج . وينبغي للعراق أن يوقف فوراً احتلاله للكويت ، ويسحب كل قواته ، ويعطي كل المواطنين الأجانب الحرية في الرحيل . وينبغي كذلك إعادة الحكومة الشرعية للكويت .

إن الحالة حول منطقة الخليج خطيرة للغاية . غير أن التغيرات الكثيرة التي حدثت في العالم في السنوات القليلة الماضية كانت لها أيضاً آثار واضحة على الأزمة الحالية . فالיום تتشاور الدولتان العظميان بعضهما مع بعض على أعلى مستوى . واليوم تتعاون الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هنا في الأمم المتحدة . واليوم أصبح مجلس الأمن قادراً على اتخاذ قرارات سريعة بشأن فرض جزاءات فعالة وإلزامية على العراق .

هذه الإجراءات الحازمة تبعث الأمل في نفوسنا بأن الأزمة الحالية يمكن التوصل إلى حل لها . بل إنها أيضاً تمثل نقطة تحول في الفكرة الأساسية للأمن الجماعي .

إن السويد تؤيد جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في الازمة الراهنة .
وحكومة بلادي تؤيد أيضا الاستعداد الذي أعلنه المجلس لاتخاذ خطوات أخرى عند الضرورة
لاجبار العراق على إنهاء عدوانه . وإذا ما دعا المجلس إلى تشكيل قوة لحفظ السلام
فيما يتصل بالانسحاب العراقي ، فإن بلدنا سيرد بالايجاب على مثل ذلك الطلب .

إن الجهود الدولية الراهنة يجب أن تركز أيضا على الحاجة إلى تقديم مساعدة
إنسانية . إن مئات الالوف من اللاجئين في المنطقة بحاجة إلى مساعدتنا - بالفداء
والماوى ووسائل الانتقال إلى بلدانهم .

وينبغي للأمم المتحدة أن تكون في مركز هذه الجهود - لتساعد وتنظم وتنسق
إسهامات البلدان المانحة . وسيساعد العمل الفعّال من جانب المنظمة في المجال
الإنساني على تعزيز دورها في الازمات والنزاعات المقبلة . وستسهم السويد بشكل نشط
في هذا العمل .

إن الازمة في الخليج الفارسي جزء من حالة الشرق الاوسط المعقدة . ومع ذلك ،
فإنها لا يمكن أن تربط ربطا مباشرا بحل نزاعات أخرى في المنطقة . وعقد مؤتمر دولي
معني بالشرق الاوسط يُحتاج اليه الآن أكثر من أي وقت مضى .

إن آخر تقرير عن الامم المتحدة يقدر أن معدل النمو في الدول الصناعية سيزيد
عن ٣ في المائة كل عام في التسعينيات . ولكن بالنسبة للبلدان النامية ، إن النمو
لن يقابل الزيادة في عدد السكان ، إذ سيتقاسم أناس أكثر عددا قدرا أقل . إن أعباء
الديون الثقيلة ستفاقم المشاكل . والبطالة ستتزايد . والامية ستنتشر ، والحالة
ستنتقل من سيئ إلى أسوأ .

إن هذا تحذير آخر من مواجهات عالمية مقبلة بين الاغنياء والفقراء . إنه
يمكن أن يبين أنه قد توجد مبررات لصراع مبرير في المستقبل بين البلدان الصناعية
المتقدمة النمو من ناحية والبلدان الفقيرة من ناحية أخرى . هذا ما يمكن حدوثه .
ولكن لا يتعين حدوثه . ولا يمكن أن يسمح له بأن يحدث . من الممكن توجيه الاحداث إلى
اتجاه آخر . ويجب على البلدان الاغنى أن تدلل على أننا نتناول مشاكل الدول الفقيرة
بطريقة جادة ، وأننا نحترم حقوق وثقافات وشخصية الدول والمناطق الاخرى . وقبل كل

شيء يجب أن ندلل على أن القيم الأساسية للعدالة والتضامن والحرية وتقرير المصير لا تنطبق فقط على بلدنا أو على قارتنا : إنها تنطبق على جميع الدول في جميع أنحاء العالم .

وإذا لم تكن للعدالة والتضامن أهمية عالمية ، فإن الفجوات ستتسع والمواجهات ستصبح أكثر حدة ، من الناحية الاقتصادية والسياسية والشفافية والاجتماعية . ولهذا يجب أن نتخذ إجراء . يجب أن نعكس الاتجاه . يجب أن نزيد تدفق الموارد من الشمال إلى الجنوب . وإلا فإننا نخاطر برؤية نزاعات أكثر عنفا في السنوات المقبلة . والاسوأ من ذلك كله ، أن هذا سيهدد بالخطر مستقبل أطفال العالم . إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية في العالم اليوم يمكن أن تكون لها آثار سيئة على الجيل الأصغر . وخلال هذا العقد ، سنشهد مولد أكبر جيل في تاريخ الكوكب ، بمولد حوالي ١,٥ بليون من الأطفال . إلا أن ملايين من هؤلاء الأطفال لن يتاح لهم إلا قضاء وقت قصير على الأرض . كل يوم يموت ٤٠ ٠٠٠ طفل ، معظمهم من الأمراض التي يمكن منع حدوثها بسهولة . إن لدى العالم الآن الوسائل اللازمة لحماية أرواح جميع الأطفال ، ولضمان بقائهم ، وتعزيز تنميتهم . ونحن نعلم كيف نفعل هذا . وما نحن بحاجة إليه الآن هو الالتزام بالعمل . إن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي يعقد في عطلة هذا الأسبوع يوفر فرصة فريدة للتعهد بهذا الالتزام . وسيمكن زعماء من حوالي ٧٠ دولة من أن يقرروا معا أن حقوق الطفل ستوضع في مقدمة جدول أعمالهم . إن الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل مك ممتاز للوفاء بذلك التعهد .

وفي هذه اللحظة لدينا فرصة خاصة لتحقيق ذلك الهدف . ففي وقت نشأ فيه علاقات جديدة بين الشرق والغرب ، فإن النفقات على التسلح العسكري يمكن أن تخفض بشكل كبير . إن الميزانيات العسكرية تخفض سواء في الشرق أو الغرب . وجزء كبير من هذه المدخرات يمكن وينبغي أن يستخدم لتعزيز تنمية البلدان الفقيرة . وفي الحقيقة ، إن لدينا الآن فرصة فريدة لاتخاذ مبادرة قوية لتحسين العلاقات بين الشمال والجنوب . إن هذه مسألة تضامن أساسي مع الشعوب في البلدان الأخرى في الظروف الصعبة . ولكنها حاسمة أيضا لامننا المشترك .

وهناك أمر آخر يتصل بمستقبلنا المشترك بطريقة مشابهة تماما : الحاجة إلى وقف تدهور البيئة وعكس اتجاهه . لقد أصبحت هذه المهمة تحديا كبيرا في التسعينيات . وفي أقل من عامين سيعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في البرازيل . وسيكون على ذلك المؤتمر أن يتخذ عددا من القرارات الهامة .

في عام ١٩٧٢ ، عقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالبيئة البشرية في استوكهولم تحت شعار "أرض واحدة فقط" . لقد عزز ذلك المؤتمر مبدأ العمل المشترك في مجال الاهتمام العالمي . لكن هذا لم يكن كافيا . فقد فاق حجم المشاكل وبشكل كبير التدابير المتناشرة التي اتخذت حتى الآن .

إننا نعلم الآن بالتأكيد أن مناخ الأرض يتغير . إننا نواجه مأساة الصحاري الزاحفة وتقهقر الغابات التي تموت . إننا نواجه فقدا متزايدا للكائنات ، ونقصا لموارد المياه العذبة ، وظروف حياة مدمرة في المناطق الحضرية وضغوط زيادة السكان . وهذه المشاكل تهدد بالخطر حياة ورفاهية وأمن الأجيال الحالية والمستقبلية . ولقد وصلت إلى حد تهدد فيه نظام الإبقاء على الحياة العالمي بأسره على كوكبنا .

إننا بحاجة الآن إلى وضع استراتيجيات فعّالة على المستويات الوطنية والاقليمية والعالمية . ونحن الذين ننتمي إلى الاقلية الغنية التي تستهلك أغلبية الموارد ، سيكون علينا أن نقود المسيرة . ولكن لن يفر أحد من مسؤولية العمل .

سيكون علينا جميعا أن نعمل معا بشكل وثيق لتجنب كارثة اقتصادية وبيئية . ويجب علينا الآن أن نترجم مفهوم التنمية القابلة للاستمرار إلى حقيقة . وكما نفعل هذا ، نحن بحاجة إلى عمل محدد بشأن مسائل رئيسية . نحن بحاجة إلى تغييرات هيكلية هامة داخل بلداننا . ويجب أن نوافق على نماذج للنقل الكافي للتكنولوجيات السليمة بيئيا ، ويجب أن نتفق على طريقة تحويل موارد مالية اضافية إلى البلدان النامية .

إننا نعيش في عصر السبيل الممكن الوحيد فيه هو البحث معا عن الأمن ، الأمن المشترك . لقد مضى الوقت الذي كان يمكن فيه لكل دولة أن تحقق بشكل مستقل أهدافها

واحلامها داخل حدودها الوطنية . إنما نريد العمل معا لمنع النزاعات تحت مسؤولية مشتركة . ونحن لا نريد أن تتحقق تلك الاهداف والاحلام بواسطة دول كبرى مهما كانت قوة تسليحها ومهما كان حسن نواياها .

وقد بات واضحا لنا أكثر من أي وقت مضى أن هناك حاجة الى نظام فعال للأمن الجماعي . إن هدفنا هو نظام يساعد فيه كل منا في حماية الآخرين ، ونشعر في ظلّسه بالأمن ، لعلمنا بأن أي هجوم على أي منا لن يتسامح فيه الآخرون .

هدفنا هو نظام له مؤسسات فعالة لحل الصراعات والتعامل مع الاخطار الجديدة التي تهدد أمننا ، قبل أن تستفحل هذه الاخطار وتتحول الى مواجهات عنيفة .

هدفنا نظام أسامه المصلحة المشتركة . وتلك المصلحة معرّفة فعلا وبوضوح في الميثاق بأنها "حماية الاجيال المقبلة من ويلات الحرب" .

هدفنا نظام بإمكانه أن يتصدى للأسباب الجذرية الصراع ، والبؤس الاقتصادي والظلم الاجتماعي وإنكار حقوق الإنسان والتدهور البيئي .

هدفنا - في الختام - نظام يقوم على احترام القانون الدولي ويوفر الحرية والعدالة للجميع .

هذا ما ينبغي أن تمثله الأمم المتحدة ، وهذا ما تستطيع أن تمثله ، وما هو الهدف الآن وقد بدأ يتحقق . حلم بدأ يتحول الى حقيقة - حلم بأننا ، يدا بيد في هذه المنظمة العالمية ، نستطيع أن نحمي أمن كل منا . لقد أضفينا على مجلس الأمن جزءا من سيادتنا حتى نسمح للأمم المتحدة بأن تتصرف بشكل حاسم وفعال في أزمة من الازمات .

لقد حققت منظماتنا نتائج مذهشة في السنوات الاخيرة ، ووسعت من نطاقها أيضا . وما نراه يتبلور الآن هو نظام فعال للأمم المتحدة من أجل الأمن والتعاون .

في مجال صيانة السلم ، مازالت المهام التقليدية قائمة بينما يجري تطوير وظائف جديدة . إن القوات والمراقبين العسكريين مازالوا يشكلون دعامة عمليات حفظ السلم ، ولكن العناصر المدنية آخذة في التنامي مع تعاظم دور الأمم المتحدة في الاشراف على الانتخابات وبناء الهياكل الديمقراطية ، ومراقبة الانتخابات في نيكاراغوا وناميبيا خير مثال على ذلك .

في مجال حفظ السلم أثبتت الأمم المتحدة قيمتها في عدد من الصراعات الإقليمية . وثمة مهام هامة وصعبة أخرى تنتظرها في الصحراء الغربية وكمبوديا .

وسيكون على الامم المتحدة أيضا أن تواجه مشكلة كيفية التعامل مع الصراعات الداخلية التي كثيرا ما تكون لها خلفية إثنية .

وفي بناء السلم ، فإن الامم المتحدة عليها أن تضع استراتيجية منسقة لتناول المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الاساسية التي تواجه عالم اليوم . فالفقر والتدهور البيئي والانتشار المخيف للمخدرات ، كلها قضايا عالمية لابد من معالجتها بالعمل المشترك .

إن الآمال الكبار المعلقة على هذه المنظمة يجب ألا تحبط من جراء عدم توفر الموارد . ومن غير المقبول ، بالتالي ، أنها مازالت تواجه مشاكل مالية خطيرة . فالذي يشير قلق حكومتي على وجه الخصوص هو أن هناك احتمالا خطيرا بأن تتعوق أنشطة صيانة السلم بسبب عدم توفر الاعتمادات المالية . لقد قيل من قبل ولكن علينا أن نكرر هنا أن كل دولة عضو يجب عليها أن تدفع اشتراكها كاملا وفي الوقت المحدد . لسنوات طويلة ظلت الحرب الباردة تعوق عمل الامم المتحدة . وكان مجلس الأمن مشغولا بسبب كثرة استخدام حق النقض . وكثيرا ما تحولت هذه الجمعية الى ساحة للمعارك الدعائية .

ولكن المنظمة يسودها الآن مناخ أكثر ايجابية . وقد ولى زمن المواجهة وحل محله زمن السعي الى توافق الآراء والحلول العملية .

والرسالة التي أحملها من شعب السويد وحكومتها هي التأييد القوي لهذه التغييرات . ونحن - الأمة التي لا تنتمي الى أحلاف عسكرية - لا نعتمد إلا على أنفسنا في أوقات النزاع . ومن ثم فإن لنا مصلحة كبيرة في وجود أمم متحدة قوية ، وفي سيادة القانون في العلاقات الدولية .

وهذا الذي حدا بنا في السويد الى أن نرحب بشدة وأن ننادي بتنشيط دور الامم المتحدة باعتبارها منظمة للأمن الجماعي . فهي توفر جهازا للتعاون بين الدول الكبيرة والدول الصغرى العديدة في العالم ، وتتيح لكل أمة فرصة للاشتراك في الجهود المبذولة لإحلال السلام وتحقيق مستقبل أفضل . وبمقدورنا الآن أن نطور الامم المتحدة الى نظام فعال للأمن والتعاون والتحمية .

وإنني على يقين بأن أمم العالم على استعداد للاستجابة لهذا التحدي .
وسيتطلب ذلك قيادة ملهمة والتزاما ملموسا وقويا . إن الأمم المتحدة لديها إمكانيات
هائلة لحفظ السلام أو صنع السلام ولبناء السلام . وهي تجسد حلمنا في عالم يجمعنا
معا ، عالم واحد لا يتجزأ له تراث مشترك ومستقبل مشترك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ،

أشكر رئيس وزراء مملكة السويد على البيان الهام الذي أدلى به توا .

اصطُحِب السيد انغفار كارلسون ، رئيس وزراء مملكة السويد ، من المنصة .

خطاب اللواء البحري أغسطس أيكومو ، نائب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن

الى بيان لنائب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية .

اصطُحِب السيد أغسطس أيكومو ، نائب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ،

الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أيها سرور أن أرحب

بنائب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ، فخامة اللواء البحري أغسطس أيكومو ، وأن
أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد أيكومو (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، أهنيكم على انتخابكم بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة
والاربعين . إن انتخابكم هذا لهو شهادة على التقدير العميق الذي يكرمه المجتمع
الدولي لكم ولبلدكم مالطة . وكلنا ثقة بأنكم ستقودون عمل الجمعية العامة بفعالية .

اسمحوا لي أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة بابن بلدي ، اللواء يوسف
غاربيا ، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . أهنيته على قيادته
الناجحة وعلى تشريفه لبلدنا . كما أود أن أشكر المجتمع الدولي ، وأفريقيا بشكل
خاص ، على التأييد الذي حظيت به نيجيريا في الفترة التي تولينا فيها الرئاسة .

وأشني على جهود الأمين العام واسهامه في تعزيز دور منظمتنا .

منذ الدورة الماضية شهدت منظماتنا تغييرات ايجابية في عضويتها ، ونيابة عن حكومة نيجيريا وشعبها ، أود مرة أخرى أن أرحب بجمهورية ناميبيا في عضوية الأمم المتحدة . كما نشني ، في هذا الصدد ، على الدور الذي اضطلعت به المنظمة والمجتمع الدولي بأسره في تحقيق استقلال ناميبيا . اسمحوا لي أيضا أن أرحب بأحدث عضو بيننا ، لختنشتاين . وبالمثل نهنئ اليمن حكومة وشعبا على إعادة توحيدها* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس سي (السفالي) .

وعلى نفس المنوال ، نتطلع أيضا الى التوحيد القريب والتاريخي لالمانيا . ونحن نتوقع اعطاء المانيا الموحدة دورا هاما في هذه المنظمة . واننا نتوقع ان تعتبر الامم المتحدة ، من خلال هذه التغييرات ، عما استجد من حقائق في الشؤون العالمية وان تشرع أيضا في عملية تمثيل جغرافي منصف على أعلى مستوى في هذه المنظمة . لقد حان الوقت حقا لاعادة هيكلة الامم المتحدة لاعطاء افريقيا مقعدا دائما في مجلس الامن . وتستحق المناطق الاخرى اعتبارا مماثلا . ومن شأن ذلك ان يعبر تعبيرا كاملا عن عالمية منظمنا .

ومنذ الدورة الاخيرة لجمعيةنا ، برزت اتجاهات ايجابية جديدة في البيئية السياسية الدولية . فقد ظهرت موجة عالمية جديدة من الديمقراطية . وازيل حائط برلين . والاهم من ذلك انه في أعقاب الحرب الباردة حل التعاون المتزايد بين القوتين العظميين محل التناحر العقائدي ، مما أفسح المجال لتعزيز دور الامم المتحدة في الشؤون العالمية . ولا يسعنا الا أن نأمل في أن توفر هذه الاتجاهات الايجابية المناخ اللازم لتمكين البلدان النامية من العمل على تحقيق أهداف تنميتها في جو من الحرية والسلام .

وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الايجابية ، لاتزال هناك مسائل لم تحل بعد يمكن ان تعرض للخطر النظام العالمي البازغ القائم على التعاون . فخرق السلم والامن في الخليج ، الذي أعربنا جميعا عن ادانتنا له ، وخطر تجدد الصراع في الشرق الاوسط ، والركود الاقتصادي والتدهور في البلدان النامية ، كل ذلك يشير الى ان تفاؤلنا ينبغي ان يكون مشوبا بالحذر ، وان الامن والبقاء لايزالا . اهم المسائل المدرجة في جدول الاعمال السياسي الدولي .

وتمثل الازمة في الخليج حاليا أخطر تهديد للسلم والامن الدوليين . وتؤمن نيجيريا ايمانا راسخا بعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية . ولهذا السبب تشيد نيجيريا بمجلس الامن على جميع التدابير التي اعتمدها في معالجته لغزو العراق الكويت وضماها اليه . ولاتؤيد نيجيريا جميع هذه التدابير فحسب بل انها اتخذت أيضا

خطوات لتنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة . ومرة أخرى تدعو نيجيريا العراق الى أن يسحب ، دون قيد أو شرط ، جميع قواته من الكويت . فالكويت دولة ذات سيادة . وبالتالي فإن سلامتها الاقليمية لا يمكن ، ولا ينبغي ، التهاون بها .

ومما يثلج صدرنا أن نرى دورا هاما ومعززا للأمم المتحدة في النظام العالمي البازغ . ويحدونا الامل في أن تصبح هذه الاستجابة الجماعية والعمل الجماعي في الخليج القاعدة التي تطبق في حالات التوتر في كل الازمان .

ان تجربة البلدان النامية في الثمانينات لا تؤيد القول بأن النمو المطرد في الشمال الصناعي سيكون محركا للنمو في الجنوب . فبينما نعمت البلدان الصناعية بتوسع لا انقطاع فيه طيلة ثماني سنوات تقريبا ، كانت اقتصادات الاغلبية الساحقة من البلدان في الجنوب تعاني اما من الركود أو التدهور . ويرجع هذا النمط المزدوج الناشئ في الاداء الاقتصادي للدول الاعضاء في هذه المنظمة الى عوامل عديدة . ومن هذه العوامل اعباء الديون المتزايدة ، والتدهور الحاد في أسعار السلع الاساسية ، والحمائية ، وانخفاض الاستثمار الاجنبي ، والنقل الصافي للموارد من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو . وفي الحقيقة ان البلدان المتقدمة النمو لم تكن تتبع أو توطد السياسات التي تساعد النمو الاقتصادي للبلدان النامية .

ويشير التدهور الحاد السائد في البلدان النامية في الثمانينات الى ان الادارة الاقتصادية المحلية السيئة ليست السبب الرئيسي لعللها الاقتصادية ، كما كان يعتقد عموما . بل الحقيقة هي ان الهزات الخارجية التي وقعت في الثمانينات أثرت تأثيرا هداما على الكثير من اقتصاداتنا . وتعد محنة نيجيريا خير دليل على ذلك . فقد انخفضت عائدات صادراتنا من النفط في الفترة ما بين ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ بنسبة ٧٥ في المائة . ومن الناحية الاخرى ، ازدادت ديوننا الخارجية من ٣,٤ من بلايين الدولارات الامريكية في عام ١٩٧٨ الى ٣٠,٧ من بلايين الدولارات الامريكية في عام ١٩٨٨ ، ويعود ذلك بدرجة كبيرة الى الزيادة الحادة في أسعار الفائدة . وقد أدت الاثار المجتمعة لهذه الهزات المستحدثة خارجيا الى انخفاض مفاجئ في المستويات المعيشية لشعبنا .

وفي الفترة من ١٩٨٩ الى ١٩٩٠ بلغ مجموع ديون جميع البلدان النامية ٣٠٠ بليون دولار . ويستوعب هذا الرقم حوالي ضعف حواصل صادراتنا إذ تصل التزامات الغائدة السنوية الى حوالي ١٠٠ بليون دولار . وبالمطبع لايزال الدين يتزايد باستمرار .

وفي قارتنا افريقيا ، ازداد مجموع الديون من حوالي ٤٨ بليون دولار في عام ١٩٧٨ الى ما يقرب من ٢٥٠ بليون دولار في عام ١٩٨٩ . وكان اثر عبء الديون هذا على افريقيا دون الصحراء هائلا . وبنهاية عام ١٩٨٨ ، أصبحت ديون افريقيا دون الصحراء تساوي ناتجها الوطني الاجمالي ، وثلاثة امثال ونصف مثل حصيله صادراتها . وراى اغلبية البلدان في المنطقة دون الاقليمية ان من المستحيل لها الوفاء بالتزامات خدمة الديون . وتعين على البلدان الافريقية ان تتحمل التزامات خدمة ديون تتراوح ما بين ٨٥ و ٤٠ في المائة من حصيله صادراتها ، وهو عبء قاس على كاهل هذه الاقتصادات المنخفضة الدخل .

ونتيجة للنقل الصافي السلبي للموارد ، المترتب بصورة رئيسية على خدمة الديون ، عانت البلدان النامية من انخفاضات مؤلمة في الدخل . وبالتالي ، خلال عقد الثمانينات ، أعيد تصنيف ستة بلدان افريقية من بلدان متوسطة الدخل الى بلدان منخفضة الدخل . وبناء على هذا الاداء الاقتصادي الكئيب ، الناجم عن البيئة الاقتصادية الدولية غير الملائمة ، ازداد عدد البلدان الافريقية المصنفة في فئة اقل البلدان نموا من ١٧ بلدا الى ٢٨ بلدا . وثمة خوف حقيقي من ان يزداد هذا الرقم اذا لم تصحح السياسات الاقتصادية العالمية الراهنة .

ان وفد نيجيريا يدعو البلدان الصناعية الكبرى الى ابداء الارادة السياسية اللازمة لمعالجة المشاكل الاقتصادية الرئيسية في عصرنا ، ولا سيما مشكلة الديون . فحل مشكلة الديون سيخفض بدرجة كبيرة الظاهرة الخطيرة المتمثلة في النقل السلبي للموارد وسيفرج بالتالي عن الموارد اللازمة للتنمية والنمو .

إننا ندرك ان الحلول الفعالة لمشكلة الديون يجب ان تكون مسؤولية مشتركة بين البلدان الدائنة والمدينة ، علاوة على المؤسسات المالية المتعددة الاطراف والمصارف التجارية . وان المبادرات الاخيرة الرامية الى خفض مبالغ الديون وخدمة الديون مبادرات حسنة . بيد انها ليست واسعة الاثر بما فيه الكفاية لمعالجة الازمة العميقة التي أنزلت الخراب على اقتصادات الكثير من البلدان النامية وحالت دون نموها . والمطلوب الآن اقامة تعاون اقتصادي دولي منسق ومكثف لمعالجة المشاكل الاقتصادية في حقبتنا ، وكذلك اقتراح حلول دائمة وبعيدة المدى وتطلعية الى الامام واعتماد هذه الحلول وتنفيذها .

إننا نحث البلدان المتقدمة النمو على ان ترقى الى مستوى التحدي الذي تمثله مشكلة الديون . وينبغي استنباط وتنفيذ التدابير الفعالة التي من شأنها ان تذلل العقبات الاخرى التي تعيق التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان النامية . إننا نعلم ان المسؤولية النهائية عن تنميتنا تقع على عاتقنا . وفي هذا الصدد ، شرعنا في نيجيريا بعمليات اصلاح رئيسية واعادة هيكلة لاقتصادنا . وعلى الرغم من هذه التدابير ، لم يماثل تدفق الاستثمارات ورؤوس الاموال الاجنبية الى اقتصادنا توقعاتنا وتضحياتنا . ولن تصل عملية نمو اقتصاداتنا وتنميتها الى كامل قدراتها دون اجراء تغييرات هيكلية عميقة في النظام الاقتصادي والمالي الدولي .

ويتصل بمسألة التنمية الاقتصادية موضوع نزع السلاح . ووجهة نظرنا هي أن مسألة نزع السلاح ليست مقصورة على المنفعة المباشرة المتمثلة في المحافظة على الحياة ، بالرغم من أهميتها ، بل هي مرتبطة أيضا بالصلة بين نزع السلاح والتنمية . ولهذا فإن مسألة نزع السلاح هامة من حيث الأمن العسكري والأمن غير العسكري على السواء .

قد بعثت فينا التطورات الأخيرة في مفاوضات نزع السلاح دواعي الأمل . ولكن من المؤسف أن هذا الأمل لم يجد ما يبرره ، وأن توقعات عائدات السلم تتبدد على نحو سريع .

فيجب أن يكون من المكونات الهامة لأمننا المشترك القبول العالمي الملزم لمبدأ عدم استخدام القوة في حسم النزاعات الدولية . كما يجب أن يستتبع هذا النظام الأمني اجراء تخفيضات كبيرة في المخزونات العالمية الحالية من الأسلحة النووية والتقليدية ومن القوات المسلحة وما يتصل بها من النفقات التي تستنزف موارد العالم المحدودة وتفقّر الانسانية .

وفي منطقتنا ، تفخر نيجيريا بأنها مشتركة في الجهود المختلفة المبذولة لاقرار السلم والأمن الاقليميين . ولا يزال هدفنا هو جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ، على النحو المنصوص عليه في اعلان ١٩٦٤ الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية . والتزامنا بتعزيز السلم والأمن في منطقة جنوب الأطلسي التزام وطيء . وقد دللنا على ارتباطنا به عندما استضعنا في وقت سابق من هذا العام الاجتماع الثاني لدول منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي في أبوجا ، وتم التوصل خلاله الى قرارات ملموسة بشأن السبل العملية الكفيلة بالاسراع في تحقيق الاهداف المتوخاة من انشاء المنطقة .

إن من واجبنا أن نحافظ على بيئتنا . فسوف تترتب على اصابة بيئتنا بأضرار لا يمكن اصلاحها عواقب مأساوية بالنسبة لحضارتنا . وقد سبق أن أدى التدهور البيئي الناجم عن الآثار السلبية للتطور العلمي والتكنولوجي ، في العديد من الحالات ، الى تفسيرات ضارة في البيئة . وهذه التفسيرات تهدد النظم الايكولوجية الحافظة للبقاء

وتعرض صحة ورفاه البشرية للخطر . ولذا فإن هناك حاجة عاجلة وملحة للقيام بعمل عالمي لمعالجة المسائل البيئية مثل ازالة الغابات والتصحر وحماية طبقة الاوزون والاستعمال الاكثر ترشيدا للأرض والموارد المائية والطاقة .

والبلدان النامية شديدة التعرض للتدهور البيئي . ونتيجة لانخفاض مستويات التطور التكنولوجي في بلداننا فإنها غير مجهزة كما ينبغي للتصدي بشكل فعال للمشاكل المعقدة الملازمة لاساءة استعمال البيئة . وبالتالي فإن البلدان المتقدمة تتحمل مسؤولية خاصة في تشجيع السياسات السليمة بيئيا التي من شأنها أن تسهم في تنمية قابلة للدوام .

إن التعاون الانمائي الدولي من أجل حماية البيئة ينبغي أن يكون مهمة أساسية من مهام هذا العقد . ويجب أن يكون التعاون الانمائي مبنيا على احترام الاهداف والاولويات المحددة على الصعيد الوطني . ومع ذلك لا ينتظر منا قبول المساعدة الانمائية بشروط تكون ضارة بتنميتنا الوطنية . هناك الآن حاجة عاجلة بأن تحدد جميع البلدان معايير فعالة للتخلص من النفايات السامة ضمن حدودها . ولا بد كذلك من احترام معايير صارمة لحركة النفايات السامة عبر الحدود . ولا ينبغي تحت أي ظروف ارسال النفايات الخطرة الى البلدان التي ليست لديها القدرة التكنولوجية على تصريفها على نحو آمن .

لقد أنشأنا مؤخرا الوكالة الاتحادية لحماية البيئة ، لما توليه حكومة نيجيريا من أهمية لحماية البيئة وأمنها . وفي هذا الصدد ، نتطلع قدما الى انعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في البرازيل في عام ١٩٩٢ .

إن لحقوق الإنسان أهمية كبرى . فتعزيز رفاه الفرد واحترام حقوقه الاساسية والتمسك بها ترتبط كلها ارتباطا مباشرا بتقدم الفرد ومجتمعه . ونحن نرى أنه أيضا كانت الخلفية التاريخية والظروف المادية للشعوب ، فإن حقوقها المدنية والسياسة من ناحية وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الناحية الاخرى هي حقوق مترابطة ولا يمكن أن تتجزأ . وما من فئة من الحقوق أكثر أهمية من فئة أخرى . إن الحكومات

التي تنتهك حقوق شعوبها انتهاكا صارخا تشير الازمات والصراعات وتولد عدم الاستقرار . وبالرغم من أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في مجال احترام حقوق الإنسان ، فإن الأمم المتحدة متقوم بدور يدعو للاعجاب في مجال وضع المعايير في هذا الميدان .

لقد طالبت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين آراء الحكومات بشأن الحاجة الى عقد مؤتمر عالمي معني بحقوق الإنسان . واسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أؤكد تأييدنا لهذا النداء . ونيجيريا ملتزمة التزاما قويا بمبدأ التعددية السياسية . وفي هذا الصدد ، بدأنا عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على نظامنا الحكومي . وقد شرعنا في برنامج تحول سياسي الى الديمقراطية التامة سيؤدي الى انتخاب حكومة ديمقراطية . بل إن الشريحة الثالثة من أجهزة الحكومة ستنتخب في كانون الاول/ديسمبر من هذا العام .

إن مشكلة انتاج المخدرات وعرضها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها مشكلة تشير شواغل متزايدة . ولا بد من ايجاد نهج شامل لمعالجة هذه المشكلة . ولا بد من القيام بعمل متضافر وجسور على الصعيدين الدولي والوطني . وبالتالي فقد أنشأنا الوكالة الوطنية لانفاذ قانون المخدرات للتصدي للمشكلة . وإننا نتعاون مع الحكومات الاخرى لكفالة فعالية الحملة ضد الاتجار بالمخدرات وتعاطيها . غير أن الحل الوحيد الذي يمكن أن يكتب له النجاح هو الحل الذي يعالج جوانب المشكلة المتعلقة بالعرض والطلب .

إن أحد أهدافنا في افريقيا هو تعزيز السلم والامن . وهذا هو السياق الذي أرسلت المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا قوة لحفظ السلام في ليبيريا . وأهدافنا هي تسهيل عملية وقف اطلاق النار فيما بين مختلف المجموعات المتحاربة ، وحماية ارواح الليبيريين وغيرهم من الرعايا الآخرين ، وتهيئة الظروف الامنة المستقرة في البلاد وخلق مناخ يفضي الى تشكيل حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية .

ونأمل أن يدعم المجتمع الدولي هذه العملية السلمية . وهناك مشكلة لاجئين خطيرة في المنطقة الفرعية ناشئة من الصراع الليبي . وناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الانسانية بصورة عاجلة . كما ندعو الى تقديم المساعدة في مجال الدعم الاداري وغيرها من المساعدات المتصلة بالمسألة الى فريق المراقبة الخاص بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في عملياته لصيانة السلم .

لا تزال الحالة في الجنوب الافريقي من الشواغل الرئيسية بالنسبة لبلادي . وقد شهد هذا العام تطورات هامة حقا في الجنوب الافريقي . وهذه التطورات هي نتيجة لعزمنا الجماعي والفردى على القضاء على آفة الفصل العنصري التي تحط من كرامة ضحاياها ومرتكبيها على حد سواء . وقد احتفلت نيجيريا بل وافريقيا وكل المجتمع الدولي باطلاق صراح السيد نيلسون مانديلا . ونحن نرحب بالحوار الجارى بين المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا وحكومة جنوب افريقيا . وتلحظ نيجيريا باهتمام فتح باب الانضمام الى الحزب الوطنى أمام جميع الاعراق . كما نرحب بالاجتماع الاخير بين ممثلى المجموعات السياسية الاخرى داخل جنوب افريقيا . ورغم هذه التغيرات الايجابية ، يجب ألا ننسى أن الاعمدة الرئيسية للفصل العنصرى لاتزال قائمة على حالها . ولا يزال الدستور العنصرى هو القانون الاساسى في جنوب افريقيا . ولا يزالوا الرعايا السود في جنوب افريقيا يتعرضون للاضطهاد وللكرهية وعمليات القتل بدافع العنصرية . ونحن نحث المجتمع الدولى على الابقاء على الجزاءات المفروضة حاليا على جنوب افريقيا حتى تقوم جنوب افريقيا بحرة ولا عنصرية وديمقراطية وغير مجزاة ولا يمكن أن يقبل المجتمع الدولي بأقل من ذلك أبدا .

يوفر الإعلان الذي اعتمدته بتوافق الآراء الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة إطارا للقضاء السلمي على الفصل العنصري وحل الأزمات في الجنوب الأفريقي . وفي بلدان أخرى من هذه المنطقة ، وخاصة أنغولا وموزمبيق ، يحدونا الأمل في أن تلجأ مختلف المجموعات الأطراف في النزاعات المدنية إلى المفاوضات والحوار وغير ذلك من الطرق السلمية لتسوية خلافاتها . وسواصل الاضطلاع بدورنا كصانعي سلم كما فعلنا في الماضي .

وفيما يتعلق بالصحراء الغربية ، تلاحظ نيجيريا بارتياح التدابير التي اتخذها الأمين العام ومجلس الأمن في الآونة الأخيرة . ونحن نرحب باعتماد التقرير المبدئي الذي قدمه الأمين العام حول تنفيذ الاقتراح المشترك المقدم من قبل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية للتسوية السلمية لهذه الأزمة . ونحن على استعداد للاضطلاع بأي دور مناسب في المهمة التي يقترح أن تقوم بها الأمم المتحدة بصدد إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية .

وفيما يتعلق بمناطق النزاع الأخرى ، مثل كمبودشيا وأمريكا الوسطى وأفغانستان ، ستواصل نيجيريا تأييد وتشجيع الجهود الإقليمية والدولية من أجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار .

وقد رحبت نيجيريا بالاجتماع الأخير المنعقد بين رئيسي وزراء شطري كوريا . ونأمل أن تعزز هذه الاتصالات الجهود المبذولة من أجل إعادة توحيدهما بالطرق السلمية دون المساس برغبة الشعب الكوري في الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة .

إن مسألة إقامة وطن للفلسطينيين هي لب مشكلة الشرق الأوسط . ولا بد أن يسمح للفلسطينيين بالتمتع بحقهم في تقرير المصير .

إن الدروس التي استخلصناها في الماضي والحاضر تبرهن على أننا ، بوصفنا أعضاء ملتزمين في الأمم المتحدة بصيانة السلم والأمن الدوليين ، يتعين علينا أن لا نرضى أبدا كل الرضى عما أنجزناه . فالنضال من أجل إقرار السلم والأمن سيستمر إلى الأبد . وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت نتيجة للتعاون المتزايد بين القوتين

العظميين فان الاحداث التي جرت مؤخرا تبين أن العقبات لا تزال قائمة . وهذا يقتضي منا المزيد من اليقظة .

هناك رابطة وثيقة بين السياسة والاقتصاد . ولذلك ، فإن من المؤسف ألا يحظى الرفاه الاقتصادي لمعظم البلدان النامية بنفس الاهتمام والالتزام اللذين تحظى بهما القضايا السياسية والامنية في العالم . ولا تزال افريقيا على هامش النظام العالمي المتطور . وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلناها في مجال التنمية الاقتصادية ، فقد ازداد الفقر انتشارا في قارتنا . وهذا ، في رأبي ، يشكل خطرا بالنسبة للسلم والامن الدوليين .

إلا أننا ونحن نتطلع إلى المستقبل مفعمون بالامل . فنحن على ثقة من أننا سنحقق هدفنا الجماعي المتمثل في إقامة عالم ينعم بالسلم ويخلو من المظالم التي هي من صنع الإنسان . ولن تكتفي نيجيريا حكومة وشعبا بالحلم بل ستواصل العمل على نحو دؤوب من أجل أن تعيش افريقيا في كنف السلم اجتماعيا وأن تتطور اقتصاديا وتتمتع بتعددية الاحزاب والديمقراطية سياسيا . وتحقيقا لذلك ، نطالب المجتمع الدولي بالتفهم والتعاون . وإننا ، في الواقع ، نطلب مشاركة حقيقية من أجل اجتثاث آفة الفصل العنصري والعنصرية . نحن بحاجة إلى مشاركة من أجل القضاء على الفقر والمرض المنتشرين ، ووقف التدهور البيئي ، وتعزيز احترام حقوق الإنسان بجميع تفاصيلها وترسيخ عملية إقرار الديمقراطية السياسية في قارتنا . وقبل كل شيء ، نحن ، بوصفنا أعضاء في هذه المنظمة ، بحاجة إلى حشد الإرادة السياسية لتعزيز ودعم الالتزام بإقامة نظام اقتصادي عالمي إنساني وعادل .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة ، أشكر

نائب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية على البيان الذي أدلى به توا .

اصطُحَب اللواء البحري أغسطس ايكومو ، نائب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

من المنصة .

السيد غوجرال (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ينتابني إحساس

عميق بالتاريخ وأنا أخطب الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة ، والأولى منذ انتهاء الحرب الباردة .

إن شقتنا بالسيد غيدو دي ماركو تجعلنا على اطمئنان بأننا سنتوصل في ظل قيادته الحكيمة في هذه الدورة إلى قرارات تعزز السلم والتعاون والرفاه في العالم . وسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أعرب عن سعادتي إذ أرى وزير خارجية مالطة الصديقة وغير المتحازة يتفهم هذه الدورة .

وأجد لزاما علي أن أسجل تقديرنا للقيادة الحكيمة التي أدار بها الجنرال جوزيف غاربا الدورة الرابعة والأربعين .

وأضم صوتي إلى بقية أعضاء الأمم المتحدة للترحيب بلختنشتاين كأحدث عضو في الأمم المتحدة . كما أن وجود اليمن المتحدة في هذه القاعة مصدر سعادة بالغة لنا .

كانت الهند قبل خمسة وأربعين عاما من ذلك العدد القليل نسبيا من البلدان الذي كان حاضرا في مولد الأمم المتحدة . لقد انبثقت الأمم المتحدة تعبيرا عن أمل عالم مزقته الحرب في أن تكون حارسا طيبا ، وأحيانا صارما لعالم يعيش في ظلال السلم ، ويلتزم بالسلم والتعاون بين الدول . ولسوء الحظ ، لم يؤد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى إحلال السلم بل أدى إلى حرب طويلة باردة بل جليدية في كثير من الأحيان . وانبثقت في آسيا وأفريقيا عشرات الدول الجديدة ذات السيادة من الامبراطوريات الأوروبية المنهارة . وأحدثت الحرب الباردة تأثيرا سلبيا على حياة هذه الدول الفتية . وبقينا نحن فيما يسمى بالعالم الثالث ملتزمين التزاما راسخا بالأمم المتحدة بوصفها المنظمة الوحيدة التي يمكن أن تعمل من أجل إقرار السلم وتعزيز الرفاه في العالم . ولم تقلل التغيرات التي مرت بها الأمم المتحدة من شقتنا بالمنظمة .

إن انتهاء الحرب الباردة مصدر ابتهاج بالغ لنا ، نحن بلدان الجنوب . وسعادة الهند بذلك تفوق كل سعادة لأنها ما فتئت تسعى منذ اللحظات الأولى لاستقلالها إلى إنهاء

الحرب الباردة . وقد انضمت الهند إلى بلدان أخرى في إعلان مبادئ عدم الانحياز لحماية استقلال البلدان الغتية وحققها في أن تختار لنفسها نوع العلاقات الدولية التي ترغب في إقامتها وسبل التنمية التي تود اتباعها . ونحن نرحب بانهيار الحاجز الفاصل الذي أقامته الحرب الباردة . وإنني على ثقة من أن الإطار الذهني للحرب الباردة الذي تأصلت جذوره خلال الخمسة والأربعين عاما الماضية سيحل محله الآن إطار ذهني جديد قوامه الانفراج والتعاون العالميين .

ومن الأحداث التي تتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد اتحاد ألمانيا الوشيك الذي سيأتي محققا لأعمق آمال الشعب الألماني . وبالنسبة لأوروبا الجديدة التي تبرز الآن ، تمثل ألمانيا المتحدة المهدية بالنموذج الذي رسمه ابن ألمانيا العظيم توماس مان ، عاملا قويا في تحقيق الاستقرار والتعاون السلمي . وتتطلع الهند إلى العمل على نحو واثق مع ألمانيا المتحدة من أجل إعلاء قضية السلم والتقدم في العالم أجمع .

وقد رفضت الهند دائما منطق الحرب الباردة وتقسيم المجتمع الدولي إلى تكتلات متناحرة . ووفقا لسياستنا القائمة على عدم الانحياز ، سعيًا إلى إقامة علاقات ثقة وصداقة مع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في وقت واحد . إن حلول نهج تعاوني جديد محل المجابهة بين الشرق والغرب أمر يسهل مهمتنا إلى حد كبير . لقد شهد العام المنصرم تدعيمًا أكبر لعلاقتنا مع البلد الديمقراطي العظيم ، الولايات المتحدة . كما أننا نضيف أبعادًا جديدة إلى تعاوننا الودي مع صديقنا الوفي على مر الزمن ، الاتحاد السوفياتي . ونحيطي المساعي التاريخية التي يبذلها الشعب السوفياتي في سبيل تشكيل هياكله السياسية والاقتصادية من جديد على أساس من الديمقراطية والوحدة والكفاءة الاقتصادية .

لقد شاركت الأمم المتحدة في كثير من التغيرات الجذرية خلال هذا العام . فقد قدم عملها في ناميبيا ونيكاراغوا أمثلة بارزة على دورها ، أمثلة تقف شاهدا على أهميتها وفعاليتها المتجددتين في الشؤون الدولية . ويرجع قدر كبير من الفضل في ذلك إلى السيد بيريز دي كوبيار الأمين العام للأمم المتحدة لصبره وحكمته وجلده وإبداعه في إدارته لهذه المنظمة العالمية . ونتمنى له ولزملائه استمرار النجاح في مهامهم . لقد لاحظ الأمين العام بإحساس صادق ما يلي في تقريره عن أعمال المنظمة هذا العام :

"أنه قد حدث في السنوات الأخيرة تطور مفيد ، وهو أن الحوار الدولي قد أصبح خاليا من الإضافات الأيديولوجية أو البلاغية المبالغ فيها . والتوفيق بين مصالح أو مطالبات متنازعة عليها ، ومحددة بأمانة ، أسهل كثيرا من التوفيق بين مذاهب متعارضة . وإذا كان للاتجاه الجديد نحو المذهب العملي ، وهو الاتجاه الذي حررنا من إسار الحرب الباردة ، أن ينتشر في جميع أنحاء العالم فإنه يجب أن تتخلى الأمم عن التحيزات العقيمة التي كانت سائدة في الأوقات السابقة وأن تصوغ حوارها على أساس من الحكمة والعدل" . (A/45/1 ،

وهذه كلمات حكيمة حقا قيلت في منعطف تاريخي هام .

وتنضم الهند إلى الدول العديدة التي تود الآن أن ترى الأمم المتحدة وهي تبزغ محورا للسلم والامن الدوليين ونقطة ارتكازهما . وترجع الفعالية الجديدة للأمم المتحدة بقدر كبير إلى حلول الانفراج محل علاقات المجابهة التي كانت سائدة من قبل بين الدولتين الكبيرتين مما أدى إلى نشوب علاقة تعاونية جديدة . وعلاقات التعاون بين الدول الكبرى شرط ضروري ولكنه ليس كافيا بذاته لوجود تعددية حقيقية . فهذه التعددية تتطلب الاشتراك الكامل والمتكافئ من جانب جميع الدول - صغيرها وكبيرها - في عملية اتخاذ القرار المتعدد الاطراف . ولا يمكن أن يتقرر مصير القضايا الأساسية المعاصرة في عواصم القليل من الدول الكبرى . فصوت الاغلبية يجب أن يُسمع ، بل ويُحترم . والمبدأ الديمقراطي هو شرط جوهري لقيام نظام متعدد الاطراف حقا . كما أن مشاغل الاغلبية المحرومة من سكان العالم يجب ألا تحرم من شغل مكان الصدارة في جدول الأعمال الدولي . والهيبة السياسية الجديدة للأمم المتحدة لا بد من استكمالها بتدعيم كفاءتها في مجالات أخرى ، لا سيما في النواحي الاقتصادية . فالسلام والتنمية يرتبطان ارتباطا متبادلا وثيقا ويستحقان اهتماما متساويا . وفي نهاية المطاف فإن نجاح الأمم المتحدة سيقاس بقدرتها على التعبير عن مشاغل السواد الأعظم من البشرية ومعالجتها . وتهتم الهند اهتماما كبيرا بالازمة القائمة في منطقة الخليج . وقد كان موقف الهند واضحا ومتسقا ، ولا يزال على ما هو عليه . إننا ضد استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في تسوية الخلافات بين الدول . ونعارض العدوان بشدة . وقد نشبت الازمة بسبب الغزو العراقي للكويت . ومن ثم فإنه يجب أن تسحب العراق قواتها من الكويت كما طلب مجلس الامن . والهند لا تعترف بضم الكويت . ويجب استعادة استقلال الكويت وسيادتها . وأي خلاف بين الدولتين الجارتين يجب حسمه عن طريق السبل السلمية وحدها . وتؤيد الهند تأييدا تاما كل قرارات مجلس الامن المتعلقة بهذه الازمة وتلتزم بها التزاما دقيقا . وفي الوقت ذاته ، نرى أنه يجب بذل كل الجهود للتوصل إلى تسوية سياسية سلمية لهذه الازمة .

لقد أدت الازمة الحالية إلى إدخال قوات أجنبية في منطقة الخليج . وفي هذه البيئة العالمية المتغيرة ، فإن الوجود العسكري الاجنبي الدائم أمر لا يرضى عنه أي بلد ، كما أنه ليس في صالح أحد .

وتحتفظ الهند منذ أمد بعيد بأطيب العلاقات وأوثقها مع الكويت والعراق . وهناك ما يقرب من ٢٠٠ ألف من مواطنينا الذين كانوا في هذين البلدين عند نشوب الازمة قد وجدوا أنفسهم في ورطة بسببها . إن توفير الإمدادات الغذائية الاساسية لهم ولغيرهم من ضحايا العالم الثالث الابرياء أمر يستحق ، من الوجهة الإنسانية ، أكبر الأهمية من جانب المجتمع العالمي بأسره .

وفي غرب آسيا ، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم دون تسوية عادلة شاملة على اساس الحقوق الشابتة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وكذلك حق كل دولة في المنطقة ، بما فيها فلسطين وإسرائيل ، في العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا وفقا لقراري مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) . ومحاولات إسرائيل كبت الانتفاضة أو الوقوف في وجه التقدم صوب إجراء الحوار لا يمكن أن تنجح . ويجب عقد مؤتمر دولي للشرق الاوسط تشرف عليه الأمم المتحدة في وقت قريب .

وتؤكد الهند من جديد تضامنها مع شعب قبرص ، الذي لا يزال جزء من بلده واقعا تحت الاحتلال الاجنبي . ونحن نؤيد تأييدا تاما سيادة ذلك البلد ووحدته وسلامته الإقليمية . لقد وضعت عقبات مؤخرا في طريق الجهود التي يبذلها الامين العام بشأن قبرص . والامين العام يستحق التأييد والمؤازرة المستمرة لمساعيه من جانب المجتمع الدولي .

إن بعض التطورات التي تشير أسمى الآمال خلال هذا العام تتعلق بالجنوب الافريقي . لقد رحبنا في مستهل هذا العام ترحيبا حارا بناميبيya المستقلة في هذه المنظمة العالمية . والتطورات في جنوب افريقيا تنبئ بتقدم حقيقي . ونيلسون مانديلا الذي أطلق سراحه بعد ربع قرن قضاه خلف القضبان ، قد دفع قدما تيارات التغيير السلمي . إننا نرحب بالمحادثات التي بدأت بين المجلس الوطني الافريقي وحكومة جنوب

افريقيا لتهديد الطريق للمفاوضات على وضع دستور لا عنصري جديد . ولكن يقلقنا العنف المتواصل في البلدات وتورط قوات أمن جنوب افريقيا في هذا العنف . ويجب أن تتصدي حكومة جنوب افريقيا لهذه المشكلة على نحو عاجل بغية إزالة هذا التهديد الموجه لعملية التغيير السلمي .

وبالرغم من أن العنصرية تتقهقر في جنوب افريقيا ، فقد فرض في فيجي دستور يضي الطابع المؤسسي على التمييز العنصري . إن نظام سوف ينتهك مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان المقبولة على نطاق دولي ، وسياساته العنصرية غير الديمقراطية سياسات لا يمكن قبولها .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، هناك بعض الدلائل المشجعة على المصالحة والحوار . ونرى أن الاجتماعات التاريخية التي عقدت مؤخرا بين رئيسي وزراء جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا خطوة كبرى للأمام . ونأمل أن تتعزز هذه العملية أكثر فأكثر خلال الأشهر القادمة . ووفقا لمبدأ العالمية ، فإننا نؤيد أيضا تطلعات الشعب الكوري الرامية إلى تمثيله في الأمم المتحدة حتى يتسنى له أن يساهم بنشاط في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

تقدم مشجع نحو حل المشكلة الكمبودية . إن الاجتماع الذي عقد مؤخرا في رار المتعلق بالمجلس الوطني الأعلى يبشران بعودة مبكرة للوضع الطبيعي . للمشكلة ينبغي أن تجسد تجسيدا كاملا سيادة كمبوديا واستقلالها وتضمن من ممارسة حقه الديمقراطية في تقرير المصير بعيدا عن أشكال التدخل . وبوسع الأمم المتحدة وينبغي لها أن تلعب دورا هاما في هذه العملية . انمار لا تزال مستعبدة من قبل قوى غير مستعدة لقبول القرار الذي اتخذته انتخابات الوطنية التي جرت هناك في شهر أيار/مايو من هذا العام . ونناشد حكم الشعب والعمل معه لإحلال السلام والديمقراطية في البلاد .

علاقات مع جارتنا في الشمال ، جمهورية الصين الشعبية ، قد شهدت تحسنا به . فقد أعرب البلدان عن تصميمهما على تسوية مسألة الحدود عن طريق سلمية والودية ، وكذلك إقامة علاقات نشطة في العديد من المجالات الأخرى . لمواجهة أمام التعاون في العالم يكتسي التعاون الودي بين الهند والصين

شرفنا مؤخرا باستقبال رئيس أفغانستان في الهند . إن وجوده بيننا قد لمشاركة لدى البلدين في تعزيز علاقات التعاون والصداقة القائمة بصورة بلدينا ، ونعتقد أن التنفيذ الكامل والصادق لاتفاقات جنيف وهي اتفاقات لأمين العام بعد جهد جهيد من شأنه استعادة الحالة الطبيعية والعمل على لة والأمن لدى الشعب الأفغاني والمساعدة أيضا على تعزيز قضية السلم في جنوب آسيا .

ترحيبا حارا بعودة الديمقراطية إلى البلد المجاور لنا ، نيبال . إن تسلت إلى علاقاتنا في السابق قد حلت حلا مرضيا وسريعا بعد فترة يبال ، مما يجسد التطلعات البعيدة للبلدين المتجاورين .

لنر إلى التحسن الذي حصل في العلاقات بين دول جنوب آسيا ، والذي قوبل ، ما كنت أود أن استغرق وقت هذه الهيئة للخوض في الكلام عن الانحراف

الذي يعثري العلاقات الثنائية بين الهند وباكستان . وقد حاول زميلي وزير خارجية باكستان في خطاب استفزازي لتبادل المجادلات بشأن قضايا من الواضح إنها قضايا هندية داخلية . اسمحوا لي أن أقول إنني لن أرد عليه .

منذ أكثر من ثماني سنوات ما برحت باكستان تغذي وتسليح الأنشطة التخريبية في ولاية البنجاب الهندية . وقد تسبب ذلك في معاناة إنسانية هائلة . وأخيرا اختارت باكستان أن تتمد نطاق ممارستها إلى جامو وكشمير ، مما أدى ، مرة أخرى ، إلى حالة كبيرة من البؤس وإلى وقوع خسائر في أرواح الناس الأبرياء . إن كل الجهود التي بذلناها لإقناع حكومة باكستان بالكف عن تلك الأعمال أهملت في البداية ثم رُفضت . لقد تنصلت باكستان ، كعهدها ، من مسؤوليتها عن هذه الأعمال واشتراكها فيها . وتحاول الآن تبريرها تحت ذريعة تأييد الأصولية الدينية . ويوافق الممثلون على أن ذلك يتعارض مع مبادئ القانون الدولي الراسخة ومبادئ حسن الجوار . إن اتفاق شمل الموقع بين الهند وباكستان في عام ١٩٧٢ يوضح توضيحا كاملا هذه المبادئ ، وعلى الرغم من انتهاك باكستان الصارخ لها ما برحت الهند تسمى إلى بناء علاقة مفيدة تتسم بالود والصداقة اللذين أعرف أن شعبي بلدينا بحاجة إليهما ويتوقان إلى تحقيقهما . إن سباق التسلح وتأييد الإرهاب والمجادلات العدائية ما من شأنها إلا زيادة حدة التوتر وخلق مناخ يتسم بعدم الاستقرار ، ولا يوجد لها مكان في البيئة العالمية الحالية .

لقد اقترحنا مؤخرا على باكستان مجموعة من التدابير التي تعزز الثقة والتعاون . غير أنه يحزنني أن أقول إن باكستان قد آثرت تجاهل تلك التدابير ومضت في أعمالها غير المقبولة . وقد يكون لبلدينا المتجاورين مستقبل عظيم إذا احترمت كل واحد سلامة الآخر ووحدته وإذا ما تخلت باكستان عن رغبتها في التدخل في شؤوننا الداخلية . وانطلاقا من هذه الروح فإنني لن اتطرق إلى تحدى حقوق الإنسان السافر في باكستان ، وبخاصة في منطقة السند وبالوتشيشستان . وللتستر على هذه الأعمال غير الإنسانية تم مؤخرا إقصاء حكومة منتخبة على الوجه الصحيح . وعلى الرغم من أن

الديمقراطيين في كل مكان يشعرون بالقلق إزاء تلك المسألة ، فإنها مسألة داخلية باكستانية .

ونعتقد أن المنظمات الإقليمية تحظى بالمزيد من الأهمية ويمكنها أن تلعب دورا هاما في تعزيز التعاون الدولي . وفي منطقتنا تسهم رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي اسهاما قيما للغاية في تعزيز مناخ التعاون البناء . ونتطلع قدما إلى الاستمرار في توسيع أنشطتها ، ونأمل أن تنضم في الأيام القادمة أفغانستان وميانمار الديمقراطية إلى هذه المنظمة لبناء عهد تمش الحاجة إليه بشدة في الجزء الذي نقع فيه من العالم .

إن إعادة ترتيب أوروبا الشرقية تمثل بداية عهد جديد . والهند ترحب بذلك التأكيد الجديد للروح الديمقراطية . إن التغييرات في هذه المنطقة قد حفزت على نحو يمكن فهمه الفرائز الكريمة في العالم المصنّع . ونأمل أن يخدم دمج أوروبا الشرقية في اقتصاد العالم مصالح جميع الدول . ونتطلع قدما إلى تعزيز الصلات التعاونية بهذه البلدان . وفي الوقت نفسه نتوقع أيضا ألا يفضي الانفراج بين الشرق والغرب إلى حرمان العالم النامي من زيادة المساعدة الاقتصادية المقدمة إليه .

ولا يزال يتعين علينا أن نعزز بفعالية الفرص الرائعة من أجل نجاح الجهود الرامية إلى نزع السلاح ، وهي فرص أوجدتها التغييرات السياسية الكاسحة في أوروبا وفي العلاقات بين الشرق والغرب . إننا نتطلع قدما إلى إبرام معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية والاتفاق المتعلق بالقوات التقليدية في أوروبا في موعد أقصاه نهاية هذا العام . غير أن هذين الاتفاقين لن يبررا رضاء الأمم المتحدة أو الرأي العام العالمي ، إذ لا تزال ترسانات هائلة من الأسلحة قائمة . ولا يوجد هناك التزام ثابت بالتخلي عن مذهب الردع النووي ؛ ولا تزال سبل التحسين النوعي للأسلحة النووية مفتوحة . وبغية التخلص من التهديد النووي ، ما من شيء يمكنه أن يبقي عملية التخفيض الكبير والعميق المستمرة أقل من وضع جدول زمني لإزالة الأسلحة النووية . ونحتاج أيضا إلى ضمانات واضحة بأن الأسلحة النووية ، التي يجري التخلص منها على مراحل لن يستعاض عنها بأسلحة جديدة ومتقدمة .

ومع انتهاء الحرب الباردة نشعر أن الوقت الآن مؤات جدا لأن يشكك المجتمع الدولي في صلاحية النظريات التي تسعى إلى تبرير استمرار وجود الأسلحة النووية . إن العلاقات بين الدول يجب أن تكون مرتكزة على التعاون والحوار بدلا من الخوف المتبادل والعداوة المتجمدة . ولتحقيق هذه الاهداف شمة حاجة إلى إنشاء نظام أممي دولي جديد من أجل إعداد أنفسنا للتحرك باتجاه نظام عالمي خالٍ من الأسلحة النووية وخالٍ من العنف ومنصوص عليه في إطار زمني منتظم ومعقول وعملي .

إن التطورات الايجابية التي حدثت خلال السنوات الثلاث الماضية ، منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، لم تعمل إلا على زيادة تبرير الغرضيات الجوهرية للمؤتمر . وقد حان الوقت الآن أن نستكشف استكشافا جادا الطرق والوسائل الحقيقية الكفيلة بتوجيه أرباح السلم نحو تنمية بلدان الجنوب التي تعين عليها أن تواجه العواقب الاقتصادية الوخيمة لتكلفة عملية بناء الأسلحة التي حدثت في العقود الماضية ، وهي عملية لم يسبق لها مثيل . ولا بد أن تظل الصلة بين نزع السلاح والتنمية محور مداولاتنا خلال الدورة الحالية .

وهناك ثلاث أولويات مباشرة للسنة القادمة تتعلق بالمفاوضات بشأن إبرام معاهدة حظر التجارب الشامل والإسراع بإبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، والبدء بالمرحلة الثانية من تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بهدف القضاء على جميع فئات تلك الأسلحة . إن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لابد لها أن تشترك في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي وينبغي أن تكون مستعدة للاضطلاع بالالتزامات الآن . ويتعين على المجتمع الدولي أن يطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتخلي عن استخدام الأسلحة النووية ، عن طريق إبرام اتفاق دولي على عدم استخدام هذه الأسلحة . وإذا ما بدئ بتنفيذ هذه التدابير فإنها ستجسد التغييرات الأخيرة البعيدة المدى في العلاقات الدولية .

إن النمو الاقتصادي خلال العام الماضي اتسم بالتباين . فالاتساع في التجارة العالمية والنتائج العالمي قد بدأ يصيبه الركود والاختلالات الخارجية والمادية بين الاقتصادات الرئيسية لا تزال مستمرة مما يزيد من حدة دواعي القلق لدى البلدان النامية . كما أن عدم الاستقرار النقدي وارتفاع أسعار الفائدة زادا من المشاكل الاقتصادية الصعبة لتلك البلدان . والبيئة الاقتصادية الدولية قد ظلت على وعورتها ، حيث اجتمعت عوامل الحمائية والممارسات التجارية التمييزية وعدم كفاية التدفقات المالية ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، والاستبعاد من عملية صنع القرار ، اجتمعت هذه العوامل كلها لتضع البلدان النامية في موضع القلق والضعف .

وكما سبق أن أشرت ، فإن أزمة العراق - الكويت قد زادت من هذا الضعف عن طريق زيادة أسعار النفط ، وانقطاع امداداته ، وبصفة عامة تعويق جهود النمو . وفي حين نشأت مشاكل جديدة ، فإن المشاكل العتيقة مثل المديونية الخارجية ، استمرت في الهبوط بآفاق التنمية . وقد اتخذت بعض المبادرات الجديرة بالترحيب ، لكن يبدو أنها لا تتناسب وضخامة المشكلة . والصعاب التي تواجهها بلدان عديدة أخرى لم تلق التفاتا حتى الآن ، مما يشير الى الحاجة المطلقة الى حل دائم وشامل لمشكلة المديونية . ومثل هذا الحل ينبغي أن يتضمن تدابير استباقية لمنع امتداد المشكلة الى البلدان التي لا تزال ، على الرغم مما تواجهه من صعوبات جمة ، تسدد الفوائد على ديونها .

إن استراتيجية التنمية الدولية للعقد القادم تجري صياغتها حاليا . وسوف تحدد هذه الفترة ما اذا كان العالم سيحمل معه في القرن الحادي والعشرين التركة الحالية للفقر والتخلف والركود أم أنه سيشعر في حقبة أكثر إنتاجية ترمي الى تحقيق مستويات مرتفعة نوعيا من الرفاه البشري ، وإتاحة فرصة متكافئة لجميع البلدان والشعوب للازدهار في بيئة خارجية مستقرة ويمكن التنبؤ بها . إن هذا المبدأ الاسترشادي من مبادئ التعاون الدولي ينبغي أن تستند اليه جهودنا في جميع قطاعات الاستراتيجية . وآمل أن يكون بوسعنا اختتام المفاوضات بسرعة ، حتى يتساح للمجتمع

الدولي إطار متماسك ومحدد من الاهداف ومجموعة متسقة من تدابير السياسة تلتزم بها جميع البلدان .

إن الحوار بين الشمال والجنوب ، الذي غذاه المجتمع الدولي ذات مرة ، قد تردى الى حالة من الاهمال . فاذا كان التعاون السياسي في حالة ازدهار فلماذا يكون التعاون الاقتصادي في حالة خمول ؟ أليس ينبغي للرأس والاطراف أن يعملوا معا حتى يكون الجسد قويا ؟ وفي هذا الصدد تشرفت الهند تقليديا بالعمل مع غيرها من البلدان من أجل تحقيق الاتفاق بين الشمال - الجنوب وجعله اتفاقا واقعيا وفعالا .

والتعاون بين الجنوب - الجنوب من أجل بناء الاعتماد الجماعي على الذات جانب هام من جوانب النمو الاقتصادي الدولي . ومؤتمر قمة البلدان النامية الخمسة عشر ، ومنها الهند ، الذي عقد في كوالالمبور في حزيران/يونيه من هذا العام ، أعطى دفعة هامة لتلك العملية . واذا ما توفرت الارادة السياسية لتمكن تحقيق أكثر من هذا بكثير ، ولتسنى لنا أن نكون أكثر طموحا في تحديد الهدف .

لم يبق سوى ٦٠ يوما على موعد انتهاء جولة أوروغواي . وقد أشارت هذه المفاوضات قدرا كبيرا من التطلع . وما فتئنا نشارك بإخلاص على أمل أن تساعد النتائج التي تخلص اليها الجولة في تنمية البلدان النامية . وعلى الرغم من مصاب اقتصادية شديدة جدا ، قدمت بلدان نامية عديدة ، ومنها الهند ، عروضاً في حدود امكانياتها . بيد أن هذه العروض لا تقابل بالمثل ، وخاصة في المجالات التي تعلق عليها البلدان النامية أهمية مثل المنسوجات والزراعة والمنتجات الاستوائية والضمانات . فمن الصعب تصور نتيجة متوازنة لجولة أوروغواي دون إحراز تقدم ملموس في هذه المجالات وسائر المجالات التي تهتم بها البلدان النامية أشد الاهتمام .

إن الشواغل البيئية قد انتقلت - عن جدارة - الى صدارة جدول الاعمال الدولي . ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ سيكون حدثا ذا أهمية كبيرة وسيسلط الضوء على حقيقة لا مناص منها هي أن حماية البيئة تتطلب تعجيل تنمية البلدان الفقيرة .

ويكمن في صميم أزمة البيئة استمرار التفاوتات الواسعة في مستويات الاندماج والاستهلاك بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . إن مستويات متوسط استهلاك الفرد المرتفعة جدا في العالم الصناعي تفرض ضغطا على الموارد الطبيعية العالمية وبالتالي على البيئة . ومن ناحية أخرى ، فإن الفقر المدقع في البلدان النامية يشكل في حد ذاته سببا لتدهور البيئة . ومن أجل مجرد البقاء يجد الفقراء أنفسهم مجبرين ، على سبيل المثال ، على قطع الغابات من أجل التزود بالوقود أو على إرهاب المراعي لإطعام المواشي .

إن البيئة لا يمكن حمايتها في البلدان النامية ما لم يستأصل السبب الجذري لتدهورها ، وأقصد الفقر . وبالتالي فإن التنمية القابلة للاستمرار تقتضي الحد من أنماط الحياة المرفهة في البلدان الغنية ، وتشجيع التنمية الاقتصادية في المناطق الأقل حظا . وأود أن أضيف ، في جملة اعتراضية ، أن الدعوة إلى تغيير أنماط الحياة في المجتمعات الغنية لا تعني تخفيض مستويات معيشتها بل هي تعني تحسين نوعية الحياة فيها عموما .

ولقد بات من المقبول الآن أن الحماية البيئية تقتضي توفير أموال إضافية جديدة للبلدان النامية ، وكذلك تحويل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى تلك البلدان على أسس تفضيلية . وينبغي أن تقتزن أية عمليات إجرائية تنظيمية بيئية جديدة ، في المقام الأول ، بتوفير التمويل الكامل ، الوافي بالغرض ، لتحويل التكنولوجيا . وهذا شرط لازم للعمل الفعال في سبيل البيئة .

وختاماً ، أود أن أقول إن مواضيع الساعة تكتسي أهمية قصوى . لقد تركنا خلفنا تاريخاً طويلاً ، وعبرنا عتبة عهد تاريخي جديد . إن علينا أن نضع رؤسنا وقلوبنا معاً لتصميم عالم يسوده السلم والتنمية . وأن نجعل الأمم المتحدة معبرة عن انتهاء الحرب الباردة ومتكيفة مع تنوع المجتمع العالمي وممثله للديمقراطية العالمية وللمساواة بين الدول ذات السيادة . فليؤذن العهد الجديد بحلول السلم العالمي وبتميز التعاون العالمي . ولنعمل جميعاً معاً من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل .

السيد أدودو (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في الأشهر الأخيرة
حركت مشاعر العالم أحداث مشجعة أعطتنا أساسا للاعتقاد بأن البشرية دخلت أخيرا -
وبشكل نهائي - عهدا جديدا من الانفراج والتفهم . ويبدو أن التقاء الشرق والغرب
يبشر ببداية نظام جديد تتمشى فيه العلاقات بين الدول مع نمط السلم والتعاون .
فالجدران قد سقطت والحدود قد فتحت والشعوب قد اتحدت من جديد وهي تقوم الآن ببناء
مستقبلها المشترك .

ولدى مجتمع الشعوب بكامله المبرر الجيد للترحيب بهذا التطور الحاسم . ويجب عليه أيضا أن يتقبل أن مكاسب الأحداث الأخيرة قد تكون هشة وسريعة الزوال إزاء المخاطر التي بدأت تتعاظم الآن وتهدد السلم مرة أخرى . وفي الواقع إذا لم يكن بمقدورنا منع الحرب وتخفيف آلام الشعوب في العالم ، فإن المنجزات التقنية التي يمتاز بها هذا القرن أيما اعتزاز ستكون بغير قيمة ، بمعنى إنها لن تفي فعلا ببقائنا الجماعي .

وقبل متابعة كلامي ، أود أن أتقدم إلى الرئيس بتهانئي الخاصة وتهانئي وفد توغو على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين . إن معرفته العميقة للمسائل التي تشغلنا ، ودور بلاده البناء في حفظ السلم ، يبشران بنجاح أعمالنا .

وأثناء توجيه أعمال الدورة الرابعة والأربعين والدورات الاستثنائية للجمعية العامة بشأن المخدرات والفصل العنصري والتعاون الاقتصادي الدولي ، اضطلع سلفه اللواء يوسف غاربا ، ممثل نيجيريا ، بمهامه بصورة فعالة ومفيدة ، وذلك بفضل براعته وحيويته والتزامه . ويود وفد بلادي أن يحييه تحية يستحقها لما له من مواهب بارزة .

ونود أيضا أن نهنئ ونشكر الأمين العام على النشاط الذي يبديه لدى اضطلاع به بمهامه الجسام في خدمة السلم بثقة راسخة هي محل إعجابنا . فبفضل عزمته وتفانيه ، سجلت منظماتنا نجاحات باهرة واستعادت الهيبة والفعالية اللتين تحتاج إليهما في مهمتها .

ونود كذلك أن نرحب ترحيبا حارا بإمارة لختنشتاين التي يوسع قبولها في الأمم المتحدة من دائرة الأسرة الدولية ويعزز مفة العالمية لمنظمتنا .

إن التحسن التدريجي في العلاقات بين الشرق والغرب يمكن أن ينظر إليه اليوم بصفته عاملا مقorra في السعي لاقامة توازن عالمي جديد . فقد سمح هذا التحسن بنجاح الجهود المبذولة لاعادة توحيد الالمانيتين ، الامر الذي يعتبر نموذجا تاريخيا للاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير .

ونحن نحيا ألمانيا التي ترتبط مع بلدي بعلاقات كثيرة من الود والتعاون ،
إيماننا منا بأن ألمانيا يجب أن تعزز السلم والاستقرار والازدهار في أوروبا
الجديدة ، وهي ستفعل ذلك .

إن استمرار الدولتين العظميين في جهودهما لنزع السلاح الكيميائي والنووي ،
والمفاوضات المكثفة في إطار المؤتمر المعني بالامن والتعاون في أوروبا لتحقيق خفض
متوازن في القوات التقليدية هناك ولتطوير اجراءات بناء الثقة ، هي بلا شك اسهامات
اساسية لدعم السلم والامن الدوليين . ومما يحمل مغزى كبيرا أيضا الجهود التي بذلت
مؤخرا لتحويل الحلفين العسكريين الرئيسيين ، منظمة معاهدة شمال الاطلسي وميثاق
وارسو ، الى أداتي حوار وتنسيق اليوم ، والى أداتين للتعاون السياسي في المستقبل .
وتدل النزاعات التي تشهدها مجتمعاتنا نحو الحرية والديمقراطية دلالة واضحة
على ادراك عام لأن بعض أنماط التنمية والسياسات تواجه الافلاس . يجب تنظيم هذا
التغيير وتكييفه ليتلاءم مع احتياجاتنا وامكانياتنا الحقيقية : السعي المشروع الى
الحرية والديمقراطية ، الذي أصبح مطلبا ملحا في كل مكان ، ولكن ينبغي ألا يعرض
للخطر التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية في بلادنا . ويعود لكل دولة أن تحدد ، في
إطار المتطلبات المعترف بها دوليا ، السبل التي تضمن السلم الداخلي في الوقت الذي
فيه تشارك في الجهود الرامية الى إحلال السلم العالمي .

وأنا أعني بذلك أن بناء مجتمعات أكثر ديمقراطية واحتراما لحقوق الانسان
وحرياته الاساسية ينبغي ألا يبدأ باعتماد نماذج أجنبية ، بل أن يكون على أساس
الحقائق التاريخية والواقع الاجتماعي والثقافي لكل دولة ، أي على العبقريّة الخاصة
لكل شعب . وكما قال بحق رئيس جمهورية توغو الجنرال غناسينبي ايديما في كلمته التي
ألقاها بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه أمام القمة الغرانكو - افريقية السادسة عشرة في
لاهور ، فرنسا :

"يجب ألا يغرب عن بالنا انه لا يمكن لاحد أن يعارض ارادة الشعب الذي هو صاحب السلطة الوحيد ، والذي يستحيل أن يفرض عليه نظام سياسي يتعارض مع تطلعاته العميقة دون أن يفشل هذا النظام . وينبغي لأي خيار سياسي ، إذا أريد له البقاء وامكانية النجاح ، أن يركز على حقائق كل مجتمع وأن يكون مكملًا للتطور التاريخي الطبيعي في كل بلد" .

إن انتهاء المواجهة الايديولوجية بين الدولتين العظميين لا يعني أن السلم تحقق نهائيا في كل أنحاء العالم ، إذ شمة بؤر عديدة للتوتر لا تزال قائمة فيه . ففي ليبيا ، في قلب المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ، تدور مأساة هي مصدر قلق بالغ لنا جميعا . وبلدي ، من جهته ، حث الاطراف المتناحرة على ممارسة أقصى ما يمكن من ضبط النفس ، ودعاها في مناشدة مؤثرة بتاريخ ٢٣ آب/أغسطس أن توافق على وقف مبكر لاطلاق النار ، واقترح في نفس الوقت أن تعقد قمة استثنائية لرؤساء المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بهدف تحقيق تسوية سلمية ودائمة لهذا الصراع بين الاخوة ، وتحقيق المصالحة بين جميع أبنائه .

وفي الصحراء الغربية ، يتجه الصراع نحو تسوية عادلة ودائمة منذ قبول الطرفين خطة التسوية التي اقترحها الامين العام في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ . وفي هذا الصدد ، يجب على المملكة المغربية وجبهة البوليساريو أن تستمرا في التعاون الوثيق مع الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بهدف التوصل الى وقف فعال لاطلاق النار واجراء الاستفتاء لتقرير المصير .

إن التطورات الايجابية في الوضع في جنوب افريقيا هي الى حد ما ثمرة توافق الآراء التاريخي الذي توصل اليه المجتمع الدولي في الدورة السادسة عشرة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي ، والاعلان الصادر عن هذه الدورة المهمة يجسد الرفض القاطع والاجماعي للفصل العنصري ، ويبين الحاجة الماسة الى الاستئصال النهائي لشفاته .

وتحيي توغو بُعد النظر والشعور بالمسؤولية اللذين يتسم بهما قرار المؤتمر الوطني الافريقي بتعليق الكفاح المسلح . وتحت توغو الرئيس دي كليرك على انتهاز هذه الفرصة التاريخية لايجاد ظروف تحبذ قيام حوار عريض بين جميع العناصر في مجتمع جنوب افريقيا بغية ازالة نظام الفصل العنصري بسرعة وايجاد مجتمع ديمقراطي غير عنصري . واذا اريد لهذه الظروف أن تتحقق ، وجب حتما أن يسبقها وضع حد لاعمال العنف التي يعاني منها السود يوميا ، واطلاق سراح جميع المحتجزين السياسيين .

إن حصول ناميبيا على استقلالها وقبولها في الامم المتحدة من سمات عصرنا التي بينت من جديد مدى ما استعادتته الامم المتحدة من هيبة وفعالية . ولذا من اللائق توجيه تحية خاصة الى الرجال والنساء الذين مكنوا ، بشجاعتهم وتفانيهم وكفاءتهم ، فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال أن يضطلع بمهمته الصعبة بنجاح . ويشرف توغو أن تكون قد اشتركت في هذه المهمة وأظهرت التزامها الكامل بالقيم والاهداف السامية التي تحكم منظمنا .

إن تدخل الامم المتحدة في تسوية الازمة في أمريكا الوسطى هو ، الى حد بعيد ، تفسير للتقدم المحرز في تطبيق خطة السلم التي رسمها زعماء المنطقة .

وفي الخليج ، يواجه المجتمع الدولي اليوم خروقات خطيرة للقواعد والمبادئ التي قام الميثاق على أساسها .

يشكل غزو العراق للكويت وضمه لها عملاً عدوانياً ينبغي إدانته ، ليس فقط لأنه يخالف مع القانون الدولي ، ولكن لأنه قد يضيء مرة أخرى الاحترام على العنف والقوة وسيلة لتسوية المنازعات الدولية .

لقد ارتفع مجلس الأمن إلى مستوى مسؤوليته الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين باتخاذ قراراته المتعلقة بهذا الموضوع ، وقد سعى بحق لضمان الاحترام لممارس للقانون الدولي .

لهذا السبب ، تؤيد حكومة توغو تمام التأييد تلك القرارات ، وتحث حكومة العراق على سحب قواتها وإنهاء احتلال وضم دولة الكويت ذات السيادة دون شروط . ونحن ندعو كل الدول في المنطقة وخارجها ألا تآلوا جهداً لإيجاد حل سلمي لهذه الازمة . وفيما يتعلق بالنتائج المأساوية المتوقعة لهذه الازمة على اقتصادات بلداننا نتيجة للارتفاعات الكبيرة في أسعار النفط ، من الحيوي للمجتمع الدولي ، بما في ذلك الدول والمؤسسات المالية ، أن يبذل ما في وسعه لوقاية أقل البلدان نمواً من القيود المالية الجديدة التي من شأنها أن تحبط جهودها التنموية ، وتصيب مجتمعاتها بصدمات ذات عواقب لا حصر لها .

يُعدّ التوصل إلى تسوية شاملة دائمة للمسألة الكمبودية مهمة ملحة أيضاً ينبغي أن يتيسر تحقيقها كثيراً بتحسّن العلاقات بين الشرق والغرب وتعزيز الثقة بالمنظمة العالمية . وتشير التطورات الأخيرة المتعلقة بهذه المسألة إلى الإدراك المتزايد لضرورة وضع حد للنزاع الذي تسبب في معاناة بالغة للشعب الكمبودي ، شعب ينبغي أن يكون قادراً الآن على الممارسة المشروعة لحقه في تقرير المصير .

في أفغانستان ، وعقب رحيل القوات الأجنبية ، سيتعين على مختلف الأطراف أن تشارك في مفاوضات من أجل استعادة الاستقلال والوحدة لشعب أفغانستان .

إن اندماج دولتي اليمن والتوحيد المقبل للألمانييتين ، ينبغي أن يُقرأ في ضمير العالم الحاجة الحيوية إلى تقويم أخطاء التاريخ عن طريق تمكين الشعوب المقسمة من إعادة تشكيل هويتها الثقافية والسياسية داخل هيكل دولة متجانس .

وهذا يؤكد ما تعلقه حكومة بلدي من أهمية على إعادة توحيد الكوريتين بوصفه عاملا لتعزيز الاستقرار في آسيا وتقوية السلم والامن الدوليين . ولهذا ، تأمل حكومتني بقوة أن تستمر تجربة الانتقال الحر بين الكوريتين والتي تجري الآن وأن تبشر بعسودة العلاقات بين الدولتين إلى حالتها الطبيعية .

لقد بذلت المنظمة جهودا مفضية لإنهاء النزاع الذي مزق لبنان إربا على مدى عقدين من الزمان . إن استعادة السلم في ذلك البلد تقتضي ، أولا وقبل كل شيء ، رحيل جميع القوات الأجنبية التي يؤدي وجودها في لبنان إلى تعزيز حالة الحرب .

وفي أراضي غزة والضفة الغربية المحتلة ما زالت المواقف المتعننة للطرفين المعنية مستمرة في إبقاء جو دائم من العنف . وفي هذا السياق ، نتقدم بمناشدة رسمية إلى جميع الأطراف المعنية أن توافق على عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة .

لا يعتمد الاستقرار في العالم على تحسين العلاقات السياسية الدولية فحسب . إنه يتوقف الآن أكثر من ذي قبل على المشاركة في الرخاء الاقتصادي على نحو أكثر إنصافا . لقد ناءت البلدان الفنية والفقيرة على السواء بعبء الازمة الاقتصادية التي حاقت بالعالم على مدى عقدين . فحالة الارتباك والفوضى التي نشأت عن نظام اقتصادي دولي عفا عليه الزمن يقوم ، ضمن جملة أمور ، على قواعد تعمل من أجل المصلحة الخاصة للبلدان المتقدمة النمو تشكلان عقبتين حقيقيتين أمام النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية .

ومن المهم أن نلاحظ هنا الموقف الحرج للبلدان الأفريقية بمفة خاصة التي أضررت أكثر من غيرها من جراء الاختلالات الموجودة في النظام الاقتصادي الدولي .

وبغية الخروج من حالة الازمة الخطيرة هذه ، شرعت البلدان الأفريقية بشجاعة في إصلاحات ترمي إلى تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية اللازمة لنمو اقتصادي متجدد عن طريق الاستخدام ، ضمن جملة أمور ، لبرامج التكيف الهيكلي . ومع ذلك ، كثيرا ما تتلاشى إمكاناتها الكامنة للنجاح من جراء انهيار أسعار السلع الأساسية وبالتالي

مماثل التصدير ، وكذلك على وجه الخصوص من جراء الخفض الحقيقي للمدخلات المالية الخارجية وزيادة عبء خدمة الدين .

من الحيوي للمجتمع الدولي في مجموعه أن ينفذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا . وينبغي أن يسعى إلى إيجاد نظام مفتوح ومنصف للتبادل التجاري ، ومساندة الجهود الرامية إلى التنويع والتحديث الاقتصادي لأقل البلدان نموا ، والعمل على الزيادة الكبيرة للتدفقات المالية إلى تلك البلدان .

وينبغي أن نستأنف على وجه السرعة حوار الشمال والجنوب في إطار جهد مشترك بغية إيجاد حلول لمشاكلنا المشتركة ، وخاصة انخفاض أسعار السلع الأساسية ، حيث أن الحصول على عائد منصف من هذه المنتجات أمر لا غنى عنه لبقاء اقتصاداتنا . وفي هذا الصدد ، أناشد الجميع مضاعفة جهودهم لتزويد الصندوق المشترك للسلع الأساسية بالوسائل التي يحتاجها حتى يتسنى تشغيله بفعالية . ولا بدّ من إجراء دولي أيضا لتطبيق استراتيجية جسورة بالنسبة للديون الخارجية ، تؤكد بمفغة خاصة على إرجاء سداد الديون ، وخفض أسعار الفائدة ، وتمديد أجل المواعيد النهائية للسداد ، ومنح المساعدات التي تتألف أساسا من المنح أو القروض دون فائدة .

إن الاجراءات التي اتخذتها بعض البلدان المانحة للتخفيف من عبء الديون على البلدان النامية ، لا سيما البلدان الافريقية ، تستحق الثناء وينبغي تشجيعها . وتتطلب أقل البلدان نموا مزيدا من الاهتمام والمساعدة وفقا لبرنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر الثاني للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الذي عقد في باريس في أوائل الشهر الحالي .

وفي هذا الصدد ، تعتبر النوايا التي أعلنها مؤخرا زعماء البلدان الصناعية السبعة في هيوستون مشجعة بمفغة خاصة ، ونحن نأمل في أن تترجم إلى واقع في أقرب وقت ممكن .

تتزايد التهديدات الخطيرة التي يجابهها الجنس البشري والمتنامية في تكديس الأسلحة من كل نوع وفي استمرار بقاء بعض بؤر التوتر تعقيدا من جراء المشكلة الخطيرة

المتمثلة في التدهور السريع للبيئة . إن تدهور طبقة الاوزون ، وإزالة الاحراج ، والتصحر ، وتلوث البحار والانهار ، وتلوث الهواء ، تترتب عليها جميعها بمفغة خاصة آثار مدمرة على البيئة التي نتقاسمها جميعا . واليوم ، أصبح المناخ غير مستقر ، وتزداد درجة حرارة الأرض ، ويتنبأ الاخصائيون بكوارث في المستقبل نتيجة ذوبان الانهار الجليدية التي من شأنها أن تسبب فيضانا مفعجا في المناطق الساحلية . ويتنبأ الاخصائيون أنفسهم أيضا بالمجاعات والابوئة التي تعقب تلك الاختلالات الجوية . لذلك ، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل بإصرار للحيلولة دون وقوع هذه الاضرار . وتعلّق توغو أهمية حاسمة على المشاكل البيئية ، وقد اتخذت التدابير اللازمة لحماية شروتها الحيوانية الطبيعية وراثتها الطبيعي . وقد اعتمدت مدونة بيئية تقوم الحكومة بتنفيذها بصرامة تامة .

بالعمل سويا ، أحرزنا دون شك تقدما في حل بعض القضايا الكبرى في الحياة الدولية ، غير أنه لكي نكفل أن يكون هذا التقدم لا رجعة فيه يؤدي إلى إقامة عالم خال من الخوف والعنف والظلم ، فمن الضروري أن نعمل دوما على تعزيز التزامنا بالامم المتحدة . فلا يمكن قط إنجاز أي عمل دائم أو بناؤه على أساس من عدم الثقة أو في ظل جو من العنف .

وسيتحقق الأمن الحقيقي ، ليس من خلال الردع ولكن عن طريق الإقناع ، والسلاح الوحيد لتحقيق ذلك الهدف هو الحوار ، حوار يقوم على الافكار والتطلعات الاساسية التي نعتز بها جميعا ، حوار يرمي إلى بناء الثقة بين الشعوب والسلم بين الافراد . وإذا صح أن نقول إن الدول تُحركها دوافع تنبع من مصالحها ذاتها فحسب ، فإن تلك المصالح مع ذلك تزداد امتزاجا اليوم في هدف وحيد مشترك ، هو هدف الدفاع عن المبادئ التي حددناها لانفسنا ، مأخوذا في الاعتبار المصير المشترك للشعوب والافراد . وأحداث اليوم تتطلب منا أن نعيد تقدير معتقداتنا التي تؤكد تلك المبادئ ، وتتميمنا الذي يتابع به كل منا تلك المبادئ ، ويكافح لكي يكفل احترامها .

لقد آن الاوان لكي نتحمل مسؤوليتنا المشتركة متضامنين . ويتعين علينا أن نرفض أن نكون جزءا من مؤامرة الصمت ، وأن نلتزم بكل كفاح يستهدف حماية البشرية وبيئتها .

بهذا فقط نكون قد أسهمنا في ضمان مستقبل أفضل لكل شخص وللشركة بأسرها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في ممارسة حق الرد .

هل لي أن أذكر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد مدة الكلمة الأولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق ، وتلقى الوفود بهذه الكلمات من مقاعدها .

السيد محمد (العراق) : أعذر عن أخذ الحديث في هذا الوقت

المتأخر . ولكنني أجد نفسي مضطرا للرد على ما قاله المندوب الأمريكي في نهاية الجلسة العامة لمساء أمس ، وفي معرض رده على السيد وزير خارجية كوبا الموقر . وقد كرر المندوب الأمريكي مزاعم الولايات المتحدة القائلة بأن قواتها قد دخلت منطقة الخليج العربي بطلب من النظام السعودي . فهل بإمكان المندوب الأمريكي أن يقوم بنشر تفاصيل هذا الطلب أو الاتفاق الذي يزعمه ؟

إن الحقيقة التي تتأكد يوما بعد آخر تدحض هذا الإدعاء الكاذب . فقد قامت الولايات المتحدة باحتلال الأراضي العربية والأماكن الإسلامية المقدسة بناء على طلبها هي ، وبناء على رغبتها ، وبناء على أوامرها . وهي هناك لاحتلال أراضي دول المنطقة الأخرى ، ومن أجل السيطرة على منابع النفط فيها والتحكم بمصائر شعوبها ، لتحقيق مصالحها اللامشروعة ، إضافة إلى مصالح وأطماع الحركة الصهيونية المعروفة على حساب مصالح الشعب العربي وشعوب المنطقة وشعوب العالم بأكمله .

إن التصرفات الأمريكية تفضح كل يوم تلك الأهداف العدوانية . ومن أبرزها استمرار الولايات المتحدة بانتهاك قرارات مجلس الأمن نفسها التي قامت هي بإعدادها وصياغتها وفرضها إذ تقوم الولايات المتحدة بالاستمرار في منع المواد الغذائية

والطبية عن شعب العراق خلافا لتلك القرارات ، وتقوم بفرض حصار التجويع الشامل ضد شعب العراق هادفة إلى منعه من ممارسة حقه الاساسي في الحياة . إن هذا العمل اللاإنساني يتناقض ليس مع قرارات مجلس الأمن فحسب ، فهو ينتهك حرمة ميثاق الأمم المتحدة والمقاصد النبيلة التي وضع من أجلها ، ويشكل عملا عدوانيا واضحا .

إن الولايات المتحدة من خلال عملها العدواني ضد شعب العراق انما تتصرف على أساس أنها القوة التي خرجت منتصرة من مرحلة الحرب الباردة . وبذلك فإن لها الحق في أن تجني ثمار استثمارها هذا تحت غطاء ما يسمى بالنظام الدولي الجديد . إن هذا التصرف يتناقض بكل وضوح مع الإجماع الدولي الذي يأمل أن تكون مرحلة ما بعد الحرب الباردة مرحلة وفاق دولي حقيقي تتمتعز فيها مبادئ السلام جنباً إلى جنب مع مبادئ العدالة . ولكن الولايات المتحدة بتصرفاتها العدوانية وسياساتها الانتقائية ومقاييسها المزدوجة إنما تقوم باجهاض هذه الآمال وخلق مرحلة جديدة تسود فيها هي مع حلفائها على أساس أنهم المنتصرون في مرحلة الحرب الباردة . وهذا لن يخدم قضية السلام والعدالة بأي حال من الأحوال ويعرّض مصالح شعوب العالم الثالث إلى الخطر الجسيم .

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدلى وزير خارجية الهند ببيان بليغ وقوي تأييد للأمم المتحدة . وبيانه كان سيحظى بمصادقية أكبر لو أنه كان مدعوما بالتقيد الدقيق بقرارات الأمم المتحدة .

تنفي باكستان نفياً قاطعاً أنها تتدخل في الشؤون الداخلية للهند . ولإعطاء مصداقية لهذا التأكيد ، اقترحت باكستان وضع مراقبين دوليين محايدين لرصد ودراسة أية اتهامات بالتدخل ، والتحقيق فيها . وللأسف ، رفضت الهند هذا العرض . ومع ذلك ، فإن باكستان لا تزال تتمسك بمبادئها ، وكانت تأمل أن تؤدي المناقشات الثنائية الدائرة بين وزير خارجية باكستان ووزير خارجية الهند إلى احراز تقدم في التفاهم بشأن هذه القضية .

وبينما يدعي وزير خارجية الهند أنه ممتنع عن التعليق على الشؤون الداخلية الباكستانية ، فقد راح يصر على القول بأن الحكومة المنتخبة في باكستان قد طردت من الحكم . ويكفيني في هذا الصدد أن أذكر أن رئيس باكستان تصرف بموجب الدستور وأن باكستان تحافظ على العملية الديمقراطية من خلال الانتخابات التي ستجرى فيها في غضون شهر .

لقد وردت لفظة الإرهاب على لسان وزير خارجية الهند . وهذا في الواقع مما تمارسه فعلا قوات الأمن الهندية في كشمير . لا أريد الخوض في التفاصيل ، التي وثقتها جيدا الوكالات الدولية ، مثل هيئة العفو الدولية . بل اكتفي بالاعتباس مما قالتها وكالة هندية تسمى منظمة حقوق الإنسان الهندية ، فقد جاء في تقريرها :

"إن الدولة تستخدم قوات الأمن كأدوات للإرهاب وذلك كجزء من خطة محكمة لإرهاب شعب كشمير وإرغامه على الاستسلام . وقد ابتداء ذلك باتخاذ إجراءات صارمة ضد المتشددين ولكن سرعان ما تحول الأمر إلى سياسة للقمع الوحشي ضد شعب كشمير بأكمله . ويعيش سكان الوادي الآن في ظل نظام عسكري حقيقي . ويبدو أن هناك محاولة متعمدة لجعل النساء هدفا رئيسيا لاعتداءات قوات الأمن . والطريقة التي تجرى بها عمليات التفتيش والاستجواب تنم عن استراتيجية محكمة لتحطيم معنويات الشعب" .

هل لي أن أختتم كلمتي بتكرار ما قاله السيد جواهر لال نهرو ، رئيس وزراء الهند ، في بيان أمام الجمعية التأسيسية الهندية في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ : "إن القضية في كشمير هي ما إذا كان ينبغي للقوة والعنف أن يقررا المستقبل ، أم أن إرادة الشعب هي التي ستقرره" .

على مدى الأربعة عقود الماضية كان ينبغي أن يتضح للمجتمع الدولي الطريق الذي قرر زعماء الهند أن يسلكوه .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ماتكلم بإيجاز . إن موقف الهند من جامو وكشمير معروف جيدا ولا حاجة بي إلى تكراره ، فجامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند وسيبقيان كذلك برغم جميع المحاولات الباكستانية لزعزعة الاستقرار والتورط في أعمال الإرهاب والتخريب .

ومهما حاول ممثلو باكستان تشويه الحقائق ، فإنهم لن ينجحوا في تظليل أي من الموجودين هنا ، أو الرأي العام حتى في بلدهم .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥